الحجاز في الربع الأول من القرن العشرين

أ.عبد العزيز بن حماد الحماد

قسم التاريخ والآثار- كلية الآداب والعلوم الانسانية-
جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أوضاع الحجاز السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية في الربع الأول من القرن العشرين وهي الفترة التي تكالبت فيها العديد من القوى العظمى من أجل بسط سيطرتها على منطقة الحجاز ،تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى تسليط الضوء على منطقة مهمة واستراتيجية في شبه الجزيرة العربية وما شهدته من تطورات وأحداث خلال فترة الدراسة، أتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغية الوصول لعدد من النتائج والتي من أهمها: كانت منطقة الحجاز خلال الربع الأول من القرن العشرين مسرحاً للعديد من الأحداث السياسية المهمة مثل الصراع الداخلي بين الاشراف حول شرافة مكة، وكذلك الرغبة العثمانية الجامحة للعودة للحجاز والسيطرة عليه مرة أخرى ، أصبح الحجاز يفتقد الاستقرار الحقيقي في السنوات الأولى من القرن العشرين الأمر الذي يدل على هشاشة الأوضاع الداخلية في الإقليم في تلك الفترة وذلك بسبب السياسة التركية وغيرها من الأسباب والعوامل التي أسهمت في تعميق تلك الهشاشة، وكذلك زيادة حدة التنافس الدولي والمتمثل في الصراع البريطاني الفرنسي على الحجاز الرامي لإيجاد موطئ قدم لهما في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الحجاز، الربع الأول من القرن العشرين، الاوضاع السياسية، الأوضاع الاقتصادية. الأوضاع الاجتماعي.

Hejaz in the first quarter the twentieth century

A.bdulasis Hammad Sultan Alhammad

Abstract:

This study aims to identify the political, economic, social and health conditions of Hejaz in the first quarter of the twentieth century, a period in which many great powers struggled to extend their control over the Hejaz region. The importance of the study stems from the fact that it seeks to shed light on an important and strategic region in the region. Al JazeeraArabic language and the developments and events it witnessed during the study period. The study followed the historical, descriptive, and analytical approach in order to reach a number of results, the most important of which are: During the first quarter of the twentieth century, the Hejaz region was the scene of many important political events, such as the internal conflict between the nobles over the seeship of Mecca, as well as the desireThe unbridled Ottoman Em-

pire returned to the Hijaz and controlled it once again. The Hijaz began to lack real stability in the first years of the twentieth century, which indicates the fragility of the internal conditions in the region at that period due to Turkish policy and other reasons and factors that contributed to deepening that fragility, as well as increasing the severity of The international competition, represented by the British-French conflict over the Hijaz, aimed at finding a foothold for them in the region.
Keywords: Al-Hijaz, the first quarter of the twentieth century, political conditions, economic conditions. Social conditions.

مقدمة:

الأوضاع السياسية في الحجاز بين التنافس والتكامل من خلال إدارة الولاة العثمانيين ونفوذ أشراف مكة المكرمة :

تميز الربع الأول من القرن العشرين من تاريخ الحجاز بتنافس الاستراتيجيات وكثافة الأحداث السياسية والعسكرية. فعلى المستوى المحلي كان صراع فرعي الأشراف حول شرافة مكة المكرمة من ناحية وتنافس القوى المحلية في نجد وعسير والحجاز، وعلى المستوى الإقليمي برزت ترتيبات العودة العثمانية خاصة بعد صعود الاتحاديين للحكم وتولي الشريف حسين إمارة مكة المكرمة، أما على المستوى الدولي فلئن كان لبريطانيا ما يشبه الاحتكار السياسي للمنطقة فإنها لم تكن لتنفرد بذلك أمام محاولات فرنسا للتواجد، وإن بشكل محدود في الحجاز، كما تجلّى ذلك في الحضور القنصلي منذ 1839م وفي ميدان تطبيب الحج والدعم العسكري للشريف حسين عقب إعلانه الثورة. ولعلّ أهم أحداث هذه الفترة المحورية في تاريخ المنطقة نستحضر الثورة العربية سنة 1916م وسقوط الإمبراطورية العثمانية وتداعياتها بنهاية الحرب العالمية الأولى، وهزيمة عائلة الشريف حسين ومغادرتها للحجاز أمام السعوديين سنة 1925م، بعد أن كان ذلك الإقليم مجالًا حيويًّا للشرافة منذ قرون.

المهام السياسية والاشراف الإداري للولاة والأشراف قبل إدارة الشريف حسين:

بعد انتهاء فترة الحكم العثماني/المصري أصبح الحجاز تحت تأثير اتجاهين سياسيين يعبران عن دخول الإقليم مرحلة جديدة. فقد توجه العثمانيين إلى إدارة الحجاز بشكل مباشر عن طريق تسمية والٍ ومعاونين له في رتبة قائمقام في جدة ثم المدينة المنورة، وتعزيز حضورهم الإداري به من ناحية. وقد حاول العثمانيون تدريجيًا وضع اليد بشكل مطلق على الحجاز، لكن طبيعة المجتمع القبلي ونفوذ الأشراف حدّ بشكل كبير من تلك الطموحات الجامحة. أما أمر الأشراف فقد تميز بتواصل التنافس بين سلالتي الأشراف من بني عون وبني زيد حول إمارة مكة، التي كانت تسمح لمن يفوز بها التمتع بنفوذ كبير على مناطق الحجاز الحضرية والقبلية ومداخيلها. وقد ميّز ذلك التنافس بين هذين الطرفين ما تبقى من تاريخ الحجاز حتى نهاية أحداث الحرب الأولى التي كان من نتائجها المباشرة تفكيك الدولة العثمانية.

كانت التسمية الشرعية لأمير مكة ستكمل بصدور الفرمان السلطاني، وهو يمكنه من نفوذ واسع لا يتوقف عن الاشراف المباشر عن إدارة مواسم الحج الذي يتطلب السهر على مختلف خدماته ومنها جزارة

الأضاحي وسقاية ماء زمزم والجمالة الذين ينقلون الحجاج من مكة إلى عرفات وغيرها من الخدمات الكثيفة. لقد شملت سلطة أمير مكة الاشراف على مدن الحجاز وخاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة ورعاية علاقاته مع التجمعات القبلية بالإقليم وخاصة قبيلتي عتيبة وحرب، التي يطلب ودهم ولتمتين صلاته بشيوخهم حتى يضمن الأمن لموسم الحج وقوافله، ويدعم مكانته السياسية إلى جانب دوره الديني. وبالإضافة إلى تلك المهام الإدارية والأمنية فإن شريف مكة كان يعين محتسب الأسواق ويتمتع بالتصرف في موارد مالية مهمة سواء كانت متأتّية من ممتلكات الأشراف بوادي فاطمة قرب مكة المكرمة أو من بساتين الطائف، كما كان يتصرف في المنح التي يبعث بها الباب العالي والتي قدرها سنة 1903م رفعت باشا ب 150 ألف جنيه استرليني[1].

أما ولاة الحجاز الذين يسميهم الباب العالي فكانوا غالبًا وفق التقليد الإداري العثماني من كبار ضباط الجند، وقد تلخصت مهماتهم في المحافظة على صورة السلطان كحامي الحرمين وذلك من خلال السهر على الأمن العام في الولاية وخاصة مدنها خدمات الادارة المحلية ومنها مراكز الشرطة المحلية والمطبعة الرسمية، كما تتضمن اهتمامات الوالي العثماني، الاشراف على فرق الجند التركي ومراقبة الحركة الملاحية في ميناء جدة ومركز جمركها. ومع أن الحضور العسكري للعثمانيين ما انفك يتزايد لاسيما أثناء المواجهات مع ابن عايض في عسير أو الحرب في اليمن، إلا أن عدد جنود تلك الفرق بالحجاز ظل ضعيفًا، لم يتجاوز 7 ألاف جندي بين 1870 و1910م نصفهم كان مقيمًا بمكة المكرمة التي لم تكن لها أسوار تحميها من الهجومات. لم يكن ذلك العدد يحقق سيطرة الإدارة العثمانية على الولاية بشكل كامل، وبالتالي فقد انحصر النفوذ العثماني في الأماكن التي تواجدت فيها فرق الجيش وهي المدن الكبرى بالحجاز وبعض مراكز سواحل البحر الأحمر أو في بعض النقاط على طريق قافلة حج الشام المعروفة بهجومات البادية عليها. وقد تميز هذين الطرفين خلال العقود القليلة المتأخرة من الوجود العثماني في ولاية الحجاز بالتنافس والريبة خاصة منذ أن تولّى الشريف حسين إمارة الشرافة سنة 1908م. لقد كانت تلك الظاهرة التي شملت أيضا ميدان القضاء[2] متجلية خاصة في المدن الحجازية الكبرى وبشكل شبه مستمر. وقد كانت إسطنبول تدعم واليها في الحجاز بشكل شبه دائم، أما أمير مكة الي فقد الدعم الخفي لخديوي مصر له بعد الاحتلال البريطاني فقد زادت تبعيته هو الأخر للسلطان [3] ، وهو ما دعّم صعوبة بروز فكرة استقلاله عنها قبل انتهاء القرن 19م. ورغم ذلك الوجود العثماني المستقر وإن ظاهريًا في الحجاز حتى اندلاع الحرب الأولى، إذ حافظت السلطنة على مكانة الأشراف السياسية لا سيما وقد أصبح العثمانيون يحتاجون هدوء الحجاز وتواصل خدماته الدينية للمسلمين بشكل منتظم مما يرمم صورتهم التي اهتزت في العالم الإسلامي بعد أن فشلت في إبعاد الاستعمار الأوروبي عن الجزائر وتونس ثم مصر وطرابلس الغرب. غير أنه من الجدير الإشارة إلى أن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الحجاز كانت تعمل على إبقاء القوى المحلية لهذه الولاية في وضع تتنافس مع ممثلي السلطان منعًا لبروز طرف قوي قد ينجح في السيطرة عليها[4]. وقد أجبرت تلك التوازنات السياسية شريف مكة قبل وصل حسين بن علي إلى الامارة على تقليص طموحاته وخدماته مثل الفصل في النزاعات واكتفى بدوره الشعبي ومقابلة زواره في أيام الجمعة. ومن الطبيعي ألا ترضي تلك الوضعية وجهاء الحجاز وعلمائه فبرز رفضهم للوجود العثماني[5] وذلك قبل أن يسيطر الاتحاديون على حكمها ومساندة أميرهم بشكل واسع

قبيل اندلاع الحرب العالمية. ويبدو أن العثمانيين كانوا يخشون عودة انتفاضة بعض القبائل الحجازية بقيادة شيوخها كما حصل سنة 1883م، تلك الانتفاضة التي عوقب فيها مثلا الشيخ عمر ناصيف وكيل أمير مكة بالسجن خمسة عشر سنة كما نفي عدد من الوجهاء والعلماء، أما شيوخ حرب فقد منعوا من الهبات التي كانوا يحصلون عليها سنويا بينما تمتع بها نظرائهم من قبيلة عتيبة[6]. ومع حلول القرن 20م كان شبه الجزيرة العربية تتقاسمه قوى سياسية محلية محدودة النفوذ والموارد ولكنها متنافسة إلى حد الحرب داخل ذلك المجال الشاسع. فإلى جانب ولاية الحجاز العثمانية كان هناك إمارة الادريسي في الجنوب بعسير وفي نجد برزت الحركة السعودية المعاصرة وفي حائل امتد نفوذ أل رشيد وبين هذه وتلك من الوحدات كانت مواقف الجماعات القبلية متأرجحة بين هذا الطرف أو ذاك، فقبائل غامد وزهران مثلًا كانت تميل تارة إلى الإدريسي في عسير وطورًا إلى إمارة الحجاز، وفي نجد كانت جماعات من قبيلة عتيبة تتأرجح بين نفوذ ابن سعود ونفوذ الشريف حسين وكان ذلك الوضع سببًا في توتر علاقات السلطتين النجدية والحجازية في أكثر من مناسبة. والملاحظ أن هذه المواقف القبلية المتأرجحة كانت وليدة ضغط مطالب الأمراء المالية (الزكاة) عنوان التبعية السياسية ولم تكن مجرد مواقف عشوائية غير محسوبة.

أنضاف إلى ذلك الوضع، خلال العقود الأخيرة من القرن 19م، اشتداد التنافس بين أشراف مكة على الامارة بعد وفاة الشريف عون الرفيق سنة 1905م إلى حدّ الاقتتال[7]. ولئن كان الشريف عون يخشى من تطور نفوذ القوى الأوروبية فقد فرض نفوذه على ولاة العثمانيين[8] ، إذ دفعهم إلى منظومة الفساد المالي وسوء التصرف. وقد تمكن هذا الشريف وخلفه على ابن عبد الله بأن يستأثر بمعظم موارد الحج ما دفع أحد قناصل فرنسا إلى القول: "في الحجاز تسيطر المصلحة التجارية على المصلحة الدينية»[9] . والمؤكد أن السلطة العثمانية لم تكن غير متورطة في تدهور تلك الحالة السياسية للأشراف بمكة، وعليه فليس من الغريب القول بأن الحجاز دخل العشرية الأولى من القرن 20م وقد ازدادت قواه المحلية تدهورًا إذ فقد منصب الشرافة في مكة المكرمة مكانته السياسية التي كان عليها في القرن 19م، إذ أصبحت إدارة الحجاز الفعلية تقوم على أوامر السلطان المباشرة و إرادة واليه في الحجاز التي أمعنت في محاصرة مكانة الشريف أمير مكة ومراقبة علاقاته المحلية والاقليمية، بينما كانت مشاريع الأوروبيين وأطماعهم تزداد قوةً واصرارًا على مزيد توسيع نفوذها في الإقليم في الوقت نفسه.

الأوضاع السياسية في الحجاز أثناء إدارة الشريف حسين:

لن نتوقف طويلا عند شخصية الشريف حسين، الذي اختاره السلطان عبد الحميد الثاني في مركز الشرافة في مكة المكرمة في شهر ديسمبر 1908م مقابل نظيره مرشح الاتحاديين الشريف علي حيدر. لقد تناولتها بحوث عديدة يصعب حصرها، لكننا نرى من الضروري الإشارة إلى بعض محطات حياته التي أهلته لإمارة الشرافة ثم لبقية الأحداث السياسية الكبري في الربع الأول من القرن 20م لتاريخ الحجاز. ولد الشريف حسين في إسطنبول، منفى جده الشريف محمد ابن عون، سنة 1853م، وقد عاد إلى مكة المكرمة بعودة عائلته من إسطنبول وإسناد الشرافة إلى جده ثانية[10]. ثم عاد إلى إسطنبول ليقضي فيها سنوات عديدة حتى وفاة والده بها سنة 1870م[11]. هناك قد يكون استوعب العديد من صفات رجل السياسة من خلال وظائف والده الذي شغلها في الإدارة العثمانية ومنها عضوية المجلس الأعلى ومجلس الشورى، ثم حظي الحسين

بالرعاية السياسية من طرف عمه الشريف عبد الله ابن محمد ابن عون، فكانت خطة تعرفه على مناطق شبه الجزيرة العربية إذ زار نجد وشرق الحجاز وتعرّف على جماعاتها القبلية ونمط عيشها وتقاليدها وعلاقاتها فيما بينها وأهم شيوخها. قد يكون ذلك الاعداد الاجتماعي والسياسي وقبله الثقافي سببًا في تشكل شخصيته الغامضة التي اختلفت حولها الروايات والوصفات، لكن أبرز قول عنها ربما هو ما أورده أمين الريحاني بكونه:» تتجلّى فيه روحانية شرقية قرنت بالتأدب الغربي»[12]. وقد كان ذلك الاعداد في سياق توتر متصاعد حول شرافة مكة المكرمة وما يتبعها من التزامات ومزايا، فشهد مقتل عمه الشريف حسين بن محمد علي، وشارك في الوفد الذي توجه لإسطنبول سنة 1881م للمطالبة بعودة الشرافة لأسرته وقد جاءت المساعي بعد سنة بتكليف عمه عون الرفيق بها حتى وفاته سنة 1905م.

عايش الشريف حسين فترة تدهور الشؤون السياسية والاقتصادية العامة للحجاز في العشرية الأولى من القرن 20م عن بعد، إذ كان قد دعي سنة 1893م إلى إسطنبول حيث تقررت إقامته الجبرية فيها حتى سنة توليته الامارة في 1908م، جراء تقارير الإدارة العثمانية التي رأت في تحركاته خطرًا على الوجود العثماني وبقية الأشراف المتعاونين معها. وقد كان من بين أسباب تدهور أوضاع الحجاز السياسة غير الحكيمة لعمه المذكور، ولم يكتف أن توجه له مع غيره من وجهاء الحجاز أصابع الاتهام بالظلم والمحاباة وتحالفه في ذلك مع أعوان الإدارة العثمانية، بل عارضه معلّلا ذلك بخطر سياسته على الحجاز[13].

كان تكوين الشريف حسين السياسي قد فتح عينيه على أهمية الحاضنة الاجتماعية للحجاز وهي مدنها وقبائلها ولذلك عمل على كسب رضاها وتعاونها ضد القضايا الصغرى التي يتسابق حولها بعض الأشراف والخطر الأكبر الذي تمثل في محاولات العثمانيين المتكررة وضع اليد بشكل كلّي على الحجاز. ولا شك أن تلك المدة الطويلة لإقامته في إسطنبول قبل العفو عنه وتوليته شرافة مكة المكرمة، وقد يكون ذلك اختيار سلطاني لا مفرّ منه لترميم أوضاع الحجاز وصورة العثمانيين به بعد ما لحقه من تدهور وسلوكيات منحرفة لأعوان الإدارة والشرافة والتي كان منها ابتزاز الأموال من الحجيج[14]. كما كانت تلك الإقامة قرب دوائر الحكم العثماني فرصة لاطلاعه على التحديات التي كانت تواجه السلطان عبد الحميد الثاني وحكومته سواء من الداخل أو من الخارج وكيفية التفاعل معها ومواجهتها وبالتالي تعرفه المباشر على أساليب السياسة العثمانية[15] وهو سياق لم يتوفر للعديد من الأشراف قبله. وقد أهّله هذا الاعداد السياسي حتى لدى القوى الأوروبية لتقلّد شؤون الحجاز في تلك الفترة الصعبة من تاريخه.

الحجاز حلبة صراع بين الشريف حسين وإدارة الاتحاديين:

لقد اتبع الاتحاديون، منذ وصولهم إلى الحكم في إسطنبول، مع تلك الفسيفساء السياسية في شبه جزيرة العرب بعض مبادئ السياسة البريطانية، إذ شجعوا نوازع التوتر وانعدام الثقة بين أمراء العرب، فقد اتصلوا على سبيل المثال بالسيد الإدريسي في عسير وشجعوه على عدم التفريط في أمن إمارته إزاء التهديد الحجازي، بينما أوعزوا للشريف حسين بضرورة ضم عسير والاجهاز على إمارتها وهو ما فشل في تحقيه فعلًا. لقد كانت تلك الاختيارات الاتحادية لمواجهة روح الشريف حسين التواقة إلى تقوية نفوذه في الحجاز ومعارضته للسياسة المركزية التي بدأ الاتحاديون في انتهاجها. لقد اعتزم حسين بن علي إعادة تنظيم خدمات الحج التي كانت تعاني الكثير من التجاوزات المالية وضعف الرقابة برغبة من الولاة وأمراء مكة الذين سبقوه

مثل الشريف عون، وقد كان يهدف من وراء مثل تلك الترتيبات توسيع وتقوية شعبيته لدى سكان الحجاز أولًا والمجتمعات الإسلامية ثانيًا. وفي هذا السياق كلّف ابنيه عبد الله وفيصل برعاية قوافل الحج سنة 1909م وفرض النظام. والجدير بالملاحظة أن أسلوب الاتحاديين السياسي في الحكم قد بلغ تأثيره ولاية الحجاز بسرعة. قد يكون ذلك للتضييق على الشريف حسين الذي لم يكن مرشحهم لإمارة مكة، كما يمكن أن يكون دعمًا له بمجرد وصولهم للحكم اختيارًا اتحاديًا[16] يساعده على ابعاد المحافظين من أتباع السلطان عبد الحميد الثاني[17] الذي ظلّ يخشى طموحات الشريف حسين الاستقلالية. وقد ضبط الفرمان السلطاني الذي عين الشريف حسين أميرًا لمكة مهامه الرئيسية وهي الإشراف على الحج وضمان سلامة الموسم وحجاجه بمكة وسلامة عودة حجيج الشام الذي يضم العناصر التركية، وفضلًا عن ذلك كلف الشريف بالإشراف على «الصرة الهمايونية» ودفاترها التي تثبت توزيعها العادل وأن يبدي التعاون الضروري مع الوالي التركي[18]. إلا أن الأحداث تشير إلى ان الشريف حسين قد كان مسكونًا بنهم سياسي ساهم في توتر علاقاته بالاتحاديين الذين كانوا مصممين على سياستهم المركزية، إذ سارع إلى تجديد علاقته بقبائل الحجاز والنظر في نزاعاتهم الداخلية بما قلّص من نفوذ الوالي التركي وأعوان إدارته[19]. ويمكن اعتبار عودة قافلة حجيج الشام لسنة 1909م تحديًا مباشرًا لسلطة الشريف حسين، فقد ادعى أمير القافلة التركي عبد الرحمن باشا اليوسف أن الطريق البري غير آمن بين المدينة ودمشق واقترح العودة عن طريق البحر، إلا أن الشريف حسين رفض ذلك باعتبار أن الادعاء إشارة على عجزه عن تامين ذلك الطريق كما جاء في فرمان التسمية، وكلّف أخوه الشريف ناصر وابنه عبد الله بقيادة القافلة عبر طريقها البري المعهود الذي لم تهدده قبيلتا عتيبة وحرب كعادتهما، بينما عاد أميرها المذكور بالبحر[20]. ومواصلة لتحجيم مسؤولية الشريف حسين والحد من نفوذه على البقاع المقدسة أقدمت الصدارة العظمى على فصل المدينة المنورة عن أمير مكة المكرمة بحجة أن اتصالها قد أصبح مضمونا مع إسطنبول بعد مدّ خطوط التلغراف وسكة الحديد، لتصبح تابعة مباشرة بالداخلية العثمانية، مما يؤكد أولوية الهواجس الأمنية السياسية والخشية المتنامية من نوازع الاستقلال لدى الشريف حسين. وقد تواصل التنافس بين ولاة الحجاز وفي مقدمتهم فؤاد باشا الذي وصل الحجاز سنة 1909م وأمير مكة حول النفوذ السياسي في الإقليم كما واجه الطرف الأخير وشايات عيون الإدارة العثمانية واتهاماتها بالإعداد للتخلص من الوجود العثماني. وقد ظلت وظائف الإدارة التركية كما أرادتها المركزية العثمانية شاملة لشؤون الجند والقضاء والأحوال الشخصية وهو ما يجعلها حاضرة في حياة سكان الولاية باستمرار، بينما كان نفوذ الشريف حسين يضيق وتختنق طموحاته السياسية. ويبدو أن إقدام الشريف حسين سنة 1910م على التوجه لنجد ومواجهة أبن سعود واسترجاع نفوذه على بعض عشائر عتيبة[21]، لم يكن عملًا فرديًا من جانبه، والباحث يميل إلى أن ترتيب ذلك الحدث قد تم بموافقة السلطنة، أما الشريف حسين فقد قصد من ورائه ولا شكّ تأكيد وفاءه السياسي لها وتكذيب مختلف الاشاعات التي روج لها ولاة الحجاز وعيون إسطنبول. وإذا أضفنا جهود الشريف حسين في التسوية بين أمير عسير ابن عايض وحربه مع العثمانيين وبلوغ معاهدة 1911م، تبدو أهداف مساعيه بائنة وتهدف إلى تشكيل صورته كأمير فاعل في سياسة الحجاز ومجاوريه وصاحب رؤية سياسية من شأنها ان تطمئن العثمانيين على الولاية وتحدّ من ميلهم المفرط لولاتهم الذي يفقد إدارة الحجاز ثنائية الرأس (الوالي والأمير) التوازن والاستقرار.

لقد كان وصول الاتحاديين إلى الحكم واعتمادهم السياسة المركزية فيما تبقى من أملاك الإمبراطورية تأثيرات سلبية على إدارة الحجاز وسكانه كما هو شأن الولايات العربية الأخرى. فقد شهدت مجتمعات المشرق العربي مستجدات مهمة لاسيما في مستوى انتشار الطباعة وتطور الصحافة وسهولة السفر والانتقال مما يسّر التواصل وانتقال الأفكار الجديدة ومنها أفكار التحرر والسيادة السياسية[22]. وجراء ذلك برزت نخبة عربية منذ منتصف القرن 19م ثم جمعياتها في القرن الموالي، حملت تلك الأفكار وروجت لها في داخل البلاد العربية وخارجها. وقد كان الحجاز أحد مسارح تلك الحركة التي عرفت لاحقًا بحركة النهضة العربية، حيث نقلها الحجيج إلى مدنهم التي كانت تعج بالتجار والوسطاء، ما جعل ريبة المجتمع الحجازي الحضري ترتفع تجاه الإدارة التركية الاتحادية التي كانت تصلها أخبارها المؤلمة على يد جمال باشا السفاح في بلاد الشام مثلًا.

وفي ذات السياق أصبح الحجاز يفتقد الاستقرار الحقيقي مع العشرية الأولى من القرن 20م، سواء بفعل السياسة الاتحادية التركية التي كانت تعمل على ربطه المباشر بإسطنبول ومنع رجالاته وأعيانه وشيوخه من المساهمة الفعلية في إدارة شؤونه المحلية، أو بفعل الطموحات الفردية لبعض أشراف مكة المكرمة، كما تكثفت فيه، مثلما سنرى لاحقًا، تأثيرات القوى الأوروبية ونمت تحالفاتها مع بعض قواه السياسية والاجتماعية. ولذلك راهن الباب العالي على دور الشريف حسين في تخفيف مظاهر التوتر الاجتماعي والسياسي رغم شكوكه المتواصلة في طموحاته الاستقلالية بالإقليم، والذي ازداد الاقتناع بها منذ 1913م كما عبرت عنه رسالته إلى أخيه الشريف ناصر عضو الأعيان بإسطنبول[23]. والحقيقة أن هذا التطور في الرؤية السياسية التي تضمنت الإشارة إلى دور العرب ومكانتهم في الإمبراطورية كان منسجمًا مع ما بلغه الوعي السياسي لدى زعماء النهضة العربية التي عقدت مؤتمرها اللافت في باريس سنة 1913م. ولا نستبعد أن الشريف حسين كان مطلعًا وإن بشكل غير مباشر على بعض أفكار النهضة وخاصة فكرة اللامركزية واحترام العنصر العربي وتمكينه من المشاركة في إدارة بلاده في شكل حكم ذاتي، وهو ما كان يعمل على تحقيقه في الحجاز أولًا.

لقد دخل الوضع السياسي في الحجاز منذ هذا التاريخ مرحلة حرجة تكاثرت فيها الشائعات حول طموحات الشريف حسين في تكوين مملكة عربية أو خلافة إسلامية أدت إلى ازدياد شكوك الإمبراطورية في وفائه لها، مما جعل الباب العالي يعدّ لعزله من الامارة. لقد فكر الاتحاديون وخاصة أنور باشا وجمال باشا إلغاء نظام الشرافة[24] ، الذي أصبح يمثل بمكانته الدينية الرمزية مصدر قلق سياسي للباب العالي، كما أصبح مصدر طموحات أمرائها في الاستقلال أو على أقل تقدير الحكم الذاتي الذي لم يكن ينسجم مع مبدأ المركزية الاتحادي. كما حاول الاتحاديون تطبيق قانون الولايات الجديد لسنة 1913م على الحجاز لمنع أية معارضة للإدارة التركية. وإذا كان الشريف حسين، الذي ظلّ يذكر بوفائه لراية السلطان العثماني وأوامره لمواجهة مختلف الشائعات حول معارضته للسياسة الاتحادية في الحجاز، قد وجد الفرصة سانحة في تلك الظروف السياسية الثقيلة لجسّ نبض الطرف البريطاني فأرسل الأمير عبد الله لمقابلة اللورد كتشنر المندوب السامي البريطاني في مصر[25] للتداول في الوضع السياسي في الحجاز، وهو ما يفترض أن حسين بن على كان يجهل الأطماع الأوروبية والبريطانية خاصة في الإقليم أو كان يتظاهر بذلك بشيء من السذاجة السياسية. والباحث لا يميل إلى هذا الافتراض، إذ من غير المبرر أن يغيب على شريف مثل الحسين اقترب من كواليس الحكم

العثماني في إسطنبول، ما واجهه الحجاز منذ القرن 19م في هذا المجال، وعليه فإن التجاءه للطرف البريطاني قد ذهب فيه على دراية. وقد بلغ ثقل الإدارة العثمانية من خلال التحدي الذي واجهه الحجاز بقرار الاتحاديين تسمية الضابط الألباني وهيب باشا على الولاية بصلاحيات واسعة منها قيادة الفرق العسكرية التي أضافوا لها فرقا جديدة من المشاة والمدفعية ودمج السلطتين التنفيذية والإدارية. وكانت خطة الوالي الجديد تقضي بتحقيق مهام كبرى ومستجدة على المجتمع الحجازي وهي: إلغاء الاعفاء الجبائي الذب كان يتمتع به سكان الحجاز ومساواتهم بسكان بقية الولايات بمقتضى قانون 1913م، واعتماد التجنيد الاجباري لأبناء الاقليم واستكمال سكة الحديد بين المدينة المنورة ومكة المكرمة[26]، وبطبيعة الحال العمل على الحد من نفوذ الشريف حسين وتنقلاته، بل إن الموقف الاتحادي العثماني قد تخلّ عن فكرة إلغاء نظام الشرافة المشار إليه أعلاه، ولكنه بلغ درجة التخطيط للتخلص من الشريف حسين الذي أضاع منهم الحجاز كما ورد في إحدى رسائلهم[27].

أثارت هذه الخطة الاتحادية حالة من الرفض والفوضى في مختلف جهات الحجاز، إذ هاجمت بعض القبائل القوات التركية وحاصرت مراكزهم العسكرية بين المدينة المنورة وجدة، كما رفض مزارعي منطقة مكة المكرمة تزويد أسواق المدينة بمنتجاتهم التي تعودوا بيعها، ولقي تمديد سكة الحديد معارضة قبلية شديدة. ولم يجد تردّي الأوضاع الحلول الملائمة نتيجة اختلاف وجعات النظر داخل الحكومة العثمانية، فالاتحاديون ظلوا يعملون على عزل الشريف حسين، بينما كان رأي الصدر الأعظم سعيد حليم غير ذلك، ونبه إلى أن العزل قد يدفع فرنسا لسحب موافقتها على القرض المتفق عليه لإسطنبول[28]، وفي ذلك إحالة على أن القوى الأوروبية لم تكن قد أهملت أمر الحجاز وتطوره السياسي. وكان مشروع سكة حديد الحجاز محكًّا آخر لمكانة الشريف حسين من ناحية وحدثا أخذ من عدد من قبائل الإقليم ونمط حياتها القديم المرتبط بنقل الحجيج والبضائع بين مدن الإقليم. وقد وافقت السلطنة على بناء هذا الخط لأغراض عسكرية وسياسية بالأساس، إذ كانت الغاية المباشرة منه دعم إدارتها في الحجاز وسرعة نقل جنودها من وإلى الإقليم. أما قبائل الحجاز وخاصة قبيلتي حرب وعتيبة فقد رأت في إقامته تهديدًا لمصالحها وفي مقدمتها مداخيل نقل الحجاج والمسافرين وأمتعتهم بين المدينة ومكة أو جدة أو ينبع[29]. لقد تعود شيوخ حرب، القبيلة التي كانت سيدة الحجاز وفق رأي الرحالة بوركهارت، التفاوض مع أمراء قافلتي مصر والشام حول مقدار ما يمنح لهم مقابل سلامة مرور تلك القوافل نحو البقاع المقدسة. وقد قدرت تلك المنح ب 70 ألف « جنيه» عثماني في نهاية القرن 19م، وفي سنة 1909م بلغت حقوق مرور القافلة المصرية لأداء الحج 2511 جنيه مصري، و4248 جنيه كراء جمال النقل، و22500 جنيه قيمة حبوب القمح لفائدة مكة المكرمة والمدينة المنورة[30] وقد نجح الشريف حسين في تهدئة تلك القبائل ووافقت على انهاء مهاجماتها للخط الحديدي نحو المدينة المنورة وذلك حتى سنة 1916م. أما مواصلة الخط نحو مكة المكرمة فقد فشلت السلطنة في إنشاءه لأسباب مالية فيما يبدو أكثر منها أمنية.

مشاريع سياسية هشة: المملكة -الخلافة واضطراب السياسات:

هل كان لمشاريع حسين بن علي الظروف الملائمة والاعدادات المناسبات لنجاح الشريف حسين في مشروعه السياسي؟ وهل كان الحجاز بمدنه وقبائله قد كان مستعدا لمثل تلك المشاريع؟ مثلت شرافة مكة

قوة سياسية طمحت دوما للتوسع خاصة في عهد الشريف حسين واكتساب الشرعية الاجتماعية الواسعة إلى جانب شرعيتها الدينية الرمزية. كما شملت مسؤولياتها الدينية التاريخية ميادين مختلفة في حياة الحجازيين وكان منها الاشراف على تنظيم مواسم الحج ومراقبة إنجازها في الأماكن المقدسة، والمسؤوليات السياسية التي اهتمت بضمان أمن المجتمع الحجازي بقسميه الحضري والبدوي وجمع التزاماته المالية من زكاة وعشر وأداءات جمركية في الأسواق والتصرف فيما يبلغ الحجاز من أموال أوقاف الحرمين من العالم الإسلامي والفصل في الخصومات بين المتنازعين[31]، فضلا عن الاشراف عن توزيع حصص الصّرة العثمانية السنوية وذلك قبل أن تحضر الإدارة العثمانية في القرن 19م وتنافسهم في هذا الميدان. ومن بين مظاهر الأوضاع السياسية والاجتماعية التي طبعت تاريخ الحجاز الحديث ظاهرة التنافس على منصب الشرافة، وهي وضعية اتسمت بها الفترات المتتالية في العصر الحديث كصراعات القرن 17م بين الأشراف من بني عبد المطلب والأشراف من بني محسن، وفي منتصف القرن 18م برز التنافس بين بني بركات وبني زيد[32]، ثم اندلع التنافس في القرن 19م، بعد رد الهجوم السعودي على الحجاز في سنة 1813م، بين بني زيد وبني عون. ومع ذلك أضفى وجود الشرافة على تاريخ الحجاز الحديث طابعًا أقرب إلى الحكم الذاتي رغم مظاهر تبعيته لولاية مصر قبل أحداث الهجوم السعودي الأول على الحجاز. وكان العثمانيون مهتمين بأوضاع الشرافة وعملوا على حصر نفوذها ومهامها في المجال الديني وفي المدن المقدسة لا غير، ولم يتركوا لأمرائها إدارة الحجاز دون منافس، بل اختاروا مدينة جدة مركزًا لنائبهم برتبة سنجق، ثم حولوا الحجاز إلى ولاية عند استرجاع نفوذهم من إدارة محمد علي وأنهوا تبعية الحجاز للإدارة المصرية. وقد كان السلطان العثماني يصدر فرمانات شرافة مكة التي بواسطتها تُستكمل شرعية إمارة مكة، وبيده أيضًا عزلهم كما حصل مع الشريف عبد المطلب بعد انتفاضة سنة 1855[33]. وكثيرا ما دسوا أعوانهم وأرسلوا أوامرهم لتبقى المنافسة على ذلك المنصب متواصلة وتساعد السلاطين على التمتع بسيطرتهم السياسية ونفوذهم الرمزي، لاسيما وأن الأشراف وحتى بداية الحرب العالمية الأولى لم يعلنوا مطالبتهم بحقوق سلطوية تنتهي إلى الاستقلال عن السلطنة العثمانية[34]. وعندما قَوِيَ تسرّب الأوروبيين بمصالحهم التجارية والقنصلية في القرن 19م انضاف تأثيرهم على مؤسسة الشرافة إذ كانوا يرونها مؤسسة قادرة على مواجهة الادارة التركية في الحجاز والحد من احتكارها إدارة هذا الإقليم من ناحية، كما لمسوا نمو الطموح السياسي لدى أمرائها حتى بلغ مع الشريف حسين تصور مستقبل العرب السياسي خارج دائرة النفوذ العثماني المديد، وذلك ما يمكن أن يشكل إدارة ضعيفة تسمح للأوروبيين بالتأثير السهل والمفيد على قادتها. وضمن هذه الرؤية شُجِّعَ حسين بن علي على تقوية علاقته بالقوى الأوروبية ومحاورة البعض منها ومفاوضتها وعقد الصفقات السياسية إلى جانب العثمانيين يعقد الصفقات السياسية من أجل تحقيق طموحه السياسي الذي تبلور في مرحلته الأولى قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى في تأسيس مملكة بالحجاز. ويبدو أن رؤية الشريف حسين السياسية كانت أقرب إلى الطموح الشخصي أو العائلي منه استجابة لحالة اجتماعية واقتصادية وتاريخية مشجعة. كما أن تقدير صاحبها لأوضاع الإقليم الذي ظل يعتمد إن كثيرا أو قليلا عل الموارد والهبات الخارجية لاسيما بالنسبة لمؤسسة الشرافة ومنتسبيها لم يكن واقعيًّا، وهو ما جعل الشريف حسين قائدًا حالمًا. ووفق ما أوردته جريدة القبلة[35]، التي كانت أبرز صحف الحجاز التي تنشر ما تعلق بسياسة الشريف حسين، فإن المملكة التي كان يعمل على تأسيسها هي من النمط الاتحادي، وقد

يكون هذا التصور مستوحى من النمط الامبراطوري العثماني أو من نمط الدولة الفدرالية التي وجدت في أوروبا مثل ألمانيا أو بريطانيا، حيث يتمتع كل إقليم منها بإدارته المحلية بينما تكون الشؤون الخارجية والعسكرية مركزية. هل كان الشريف حسين يعلم أن الأوضاع السياسية الموروثة في شبه الجزيرة العربية لا تتلاءم مع الدولة المندمجة أو أن قدرته العسكرية لم تكن تسمح له بالمغامرة في تأسيس ذلك النمط أو أنه استشف من الأطراف الأجنبية وخاصة العثمانيين والبريطانيين عدم مساعدتهم على بناء ذلك المشروع؟ لقد خشي الشريف حسين ردود فعل العثمانيين والقوى الأوروبية عرقلة مشروعه السياسي فتبنى المثال الأقل استفزازًا والذي يؤكد على أنه سيكون مشروعه تحت المظلة العثمانية بما يشبه الحكم الذاتي للحجاز. هذه الصعوبات كلها لم تمنعه من مواصلة مغازلة تلك القوى واختار مرحليًّا صورة الدولة التي نشرتها جريدة القبلة.

أوضاع المجتمع الحجازي الاقتصادية والاجتماعية:

المجتمع الحجازي:

قد لا توجد منطقة في العالم القديم عرفت خلال تاريخها الطويل اختلاطًا بشريًّا مستمرًا مثل الحجاز، وذلك نتيجة التوافد المتواصل للمسلمين واختيار الكثير منهم الاستقرار بالبقاع المقدسة رغم سعي السلطات الحجازية التضييق على هذه الظاهرة خاصة منذ القرن 19م. وقد عرف هؤلاء بالمجاورين واستطاع الكثير منهم الاندماج في المجتمع الحجازي دون أن تتزعزع مكانة العنصر العربي في هذا المجال. ولعلّ من نتائج هذه الظاهرة الاجتماعية التاريخية تأثيراتها الثقافية المتنوعة لا سيما منها في ميادين اللباس والمأكولات وحتى اللغوية التي ساهمت في دخول عدة ألفاظ في اللسان العربي الحجازي وخاصة في المدن وفي مقدمتها جدة. وتحيل هذه الظاهرة أيضا على حالة التعايش التي تميز بها المجتمع الحجازي وانفتاحه على مختلف التأثرات المرتبطة بها وذاك ما أصبحت تعِدّه بحوث العلوم الإنسانية الحديثة من علامات الثراء والتوازن الاجتماعي[36]. وهذا النسيج الاجتماعي قد تميز فيه الأقليات الوافدة بخدماتها الحرفية المختلفة كالنجارة والسباكة والبناء ونقل الماء فضلًا عن امتهان التجارة والحراسة والحمالة بل وحتى الشحاتة[37].

كانت استقرار الأوروبيين في الحجاز خاضعا لضوابط قديمة مرعية تمنعهم مثلا من دخول الأماكن المقدسة إلا في صور استثنائية أو خلسة أو بتقدمهم بوصفهم من مسلمي البلاد العربية التي خضعت للاستعمار، على غرار فرنسيي الجزائر أو تونس وخاصة أثناء مواسم الحج. كما كان وجودهم محدودا في بقية مناطق الحجاز، خاصة إثر حادثة القناصل سنة 1858م، ومهما كان الأمر فمركزهم الأساسي كانت مدينة جدة لارتباطهم بالشأن القنصلي أو بالتجارة. لقد أحصى نائب القنصل الفرنسي سنة 1890م عدد الأوروبيين بجدة كما يلي: 9 إيطاليين و6 إنجليز و5 فرنسيين (ليسوا مسلمين من سكان المستعمرات) و3 مالطيين وهولندي واحد واسباني واحد وخمسون يوناني. وفي سنة 1906 تراجع عدد الأوروبيين إلى 3 أفراد هم أعوان لشركات بحرية، وفي سنة 1912م فقد كان عددهم 6 قناصل و14 يوناني[38]. ويبدو أن الوجود الضعيف للعناصر الأوروبية في جدة لم يؤثر في تجارة الحجاز نظرًا إلى أن العناصر العربية المحلية أصبحت متدربة على الاتصال القيام بشؤون التجارة عبر البحر. ولا تحيل وضعية ذلك التعايش بين تلك الجماعات (الهندية-الجاوية-التركية-المغاربة-المصرية-الشوام – التكرور وغيرها) والمجتمع الحجازي الحضري أو البدوي على

درجة ما من الاندماج، فالتنظيم الاجتماعي، الذي ظل مرعيًّا حتى قيام الدولة المركزية وأنظمتها الجديدة مع تأسيس المملكة العربية السعودية، كان يتكون من مشايخ أو كبراء تلك الأقليات التي كانت تشرف على شؤون جماعتها بما يشبه التنظيم الطائفي اجتماعيًّا وليس دينيًّا.

أما بدو الحجاز فقد قدرهم البعض ب 400 ألف نسمة مع غروب القرن 19م وبداية القرن 20م[39]، وهو ما كان يمثل ثلث سكان الإقليم. والحقيقة أننا مازلنا نفتقر إلى بحوث معمقة حول تاريخ القبائل العربية في العصر العثماني بالحجاز وأن ما أنجز، على أهميته وقلته، قد ساهم في إنتاج أغلبه الرحالة الأجانب. ولا نعتقد مجانبة الصواب إذا قلنا إن تلك الروايات حول القبائل الحجازية وبقية قبائل شبه الجزيرة العربية تندرج ضمن الرؤية الاستشراقية التي تركز على الملامح التي رآها الرحالة غريبة عنهم مثل عدم انضباط البدوي لسلطة الدولة وظاهرة الغزو المتبادل بين بعض القبائل التي تعد خروجا عن النظام، فضلًا عن تهرب تلك الجماعات من دفع الضرائب. وقد عرفت ببعض جماعات حرب وعتيبة ممارسات غزو قوافل الحج الشامية، كما ارتبطت حياة جماعات كثيرة أخرى بمواسم الحج، يوفرون جمال النقل والمنتجات الحيوانية التي يقبل عليها الحجاج وخاصة عند سفرهم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة.

أوضاع الحجاز الاقتصادية:

كان لافتتاح قناة السويس تأثيرات متداخلة على أوضاع الحجاز وميناء جدة خاصة، فمن ناحية شهد الوضع التجاري العام في إقليم الحجاز نشاطا أوسع وذلك إثر تطور استعمال السفن البخارية مع تطور التجارة بين موانئ البحر المتوسط والمحيط الهندي، حيث ازدادت أهمية جدة كميناء تخزين وإعادة توزيع للبضائع التي يستقبلها من الشمال والجنوب. ورغم هذا الدور المركزي في البحر الأحمر إلا أن العلاقة بين صادرات المدينة وارداتها ظلّت لصالح الأخيرة التي كان جزؤها الأكبر هو إعادة تصدير للبضائع الموردة. ومن بين البضائع الموردة التي أعيد بيعها في الحجاز وفي بقية مراكز البحر الحمر نذكر المنسوجات البريطانية والأرز الهندي والقمح المصري، وهي المواد التي احتلت المكانة الأولى في تلك العمليات التجارية[40]. إن ميناء الحجاز الرئيسي-جدة- قد شهد، على غرار معظم موانئ الدولة العثمانية، ارتفاعًا سريعًا في قيمة الواردات، إذ ما بين 1840 و1914م تضاعفت قيمة الصادرات العثمانية تسع مرات. وقد تضاعف المتوسط السنوي لواردات جدة ما بين سنتي 1850 و1900م حيث سجل نموًا بحوالي 112 % في حين تراجعت نسبة الصادرات بنسبة 90 %، وقد كان هذا التراجع محسوسا منذ سنوات 1870م[41] ولم يتجه نحو الارتفاع إلا في سنة 1890. ووفق ملاحظات نائب القنصل الفرنسي في جدة فإنه منذ 1881م أصبحت تجارة جدة بيد التجار العرب، الذين أصبح اتصالهم بالعالم الأوروبي أيسر بعد أن تطور استعمال الملاحة البخارية وفتحت خطوط تجارية جديدة بين المحيط الهندي والبحر المتوسط. ومن ناحية ثانية فإن الميناء قد استعاد حيويته بعد مرحلة تراجع في وارداته حتى 1893م، فمنذ ذلك التاريخ بدأ تسارع الواردات خاصة بعد 1903م، ليتجاوز في 1908م مستواه في 1876م، أما الصادرات فكانت ضعيفة على امتداد تلك الفترة[42].

لقد كان لقناة السويس تأثير سلبي على دور ميناء جدة والذي تراجعت فيه الحركة التجارية على امتداد النصف الثاني من القرن 19م، وقد بدت تلك الحركة في استعادة جانب من نشاطها مع بداية القرن 20م. كما كان لنظام الحجر الصحي الذي فرضته فرنسا بالأساس في البحر الأحمر وخاصة على السفن

الهندية القادمة للحجاز، فضلًا عن تأثير حروب السودان ضد مشاريع الاستعمار الأوروبي المبكر في الساحل الغربي للبحر الأحمر التي أعاقت الملاحة بين ضفتي البحر مما ألحق ضررًا بمصادر تزود الحجاز التقليدية بالمواد الغذائية والرقيق[43]. ولقيت الصادرات للأسباب ذاتها، التي ضمّت عدة منتجات بحرية مثل الملح واللؤلؤ وأصداف البحر الأحمر فضلًا عن منتجات الحيوانات وخاصة الجلود والعسل والحناء، ذات الصعوبات. لقد جعلت تلك الأوضاع من الحجاز منطقة اعتمدت في حاجياتها الأساسية على الواردات، فبين 1892 و1895م كان نصف واردات الحجاز، التي تضمنت الدقيق والأرز والقمح تأتي من الهند (لبريطانية)، ومن مصر يأتي أساسًا القمح والسكر والمنتوجات الحرفية[44]. وهذه الواردات من المستعمرات البريطانية فضلًا عن المنسوجات القطنية من مصانع مانشستر توضح دور ومكانة بريطانيا في الحجاز وحضور أسطولها البحري في البحر الأحمر وذلك منذ النصف الثاني من القرن 19م وخاصة إثر تأسيس قنصليتها في جدة سنة 1837م. لقد كانت تجارة البحر الأحمر مع العالم الهندي من الأسباب القوية التي دفعت القوى الأوروبية قبل نهاية ثلاثينيات القرن المذكور إلى تأسيس قنصلياتها في جدة حيث كان المشرفون عليها ممثلين للتوسع التجاري الأوروبي.

لقد تعود الباحثون ترديد بعض المعطيات حول فقر موارد الحجاز وأهله واعتماد أغلبهم على الصرة العثمانية وبعض الإعانات الموسمية الأخرى، وهي معطيات لم تخضع لإعادة النظر والمراجعة التاريخية حتى كادت أن تصبح حقائق مسلمة لا تخضع لنسبية المعارف التاريخية. في هذا السياق نشير إلى أن الباب العالي قد كان يعتمد في الربع الأخير من القرن 19م وبداية القرن الذي يليه على بعض تجار جدة في توفير حاجيات أعوان الإدارة والجيش في ولاية الحجاز فضلا عن تزويد مخازن الولاية بالحبوب وبضائع أخرى يستهلكها أهل الحجاز عند الحاجة. فقد كان بعض أعيان جدة مثل عمر نصيف وعلي باعشن يقرضون إدارة الحجاز لإقامة بعض البناءات والمراكز الإدارية وتغطية سير أعمالها العادية التي لم تكن ميزانية الحجاز تكفي لها، فضلا عن دفع معاشات الجند والموظفين وتزويد مخازن الحكومة بما تحتاجه تلك العناصر[45]. ويبدو أن الإدارة العثمانية المركزية لم تكن توفي بالتزاماتها المالية بشكل منتظم لتجار الذين يساعدونها في الحجاز، إذ لم تدفع مثلا لمن ارتبط معها بعقود تجارية من هؤلاء التجار، فعبد الله ابن يوسف باناجه الذي التزم بتزويد فرق الجيش التركي في الحجاز بالقمح، ظلّ ينتظر أكثر من أربع سنوات دون صرف مستحقاته التي بلغت 516000 ريال (ما يعادل تقريبا 3000جنيه إسترليني آنذاك) ، واضطر سنة 1910م تقديم شكواه للإدارة[46]. ومهما يكن من أمر أنه يصعب القول بأن الربع الأول من القرن 20م كان فسحة زمنية مواتية للنشاط التجاري بشكل عام، لقد كانت تلك المدة بمثابة حاضنة تصارعت فيها نظام التبادل التجاري القديم من حيث رجالاته (الحضارم) والمستفيدين منه وخاصة الإدارة العثمانية ووسائل نقله (المراكب الشراعية أو البخارية القديمة) ونظام تجاري جديد تقلّصت فيه المصالح العثمانية وازدادت المصالح الأوروبية والهندية فضلًا عن تأرجح مدينة جدة بين وضعها القديم وبروز ضرورة انفتاحها. ولذلك شهد العديد من تجار جدة وخاصة منهم الحضارم في هذا الربع الأول عدة أزمات متتالية. ففي خلال هذه المدة القصيرة توالت أحداث كبرى منها ثورة الشباب التركي أو الاتحاديين والتي أطاحت بنظام السلطان عبدالحميد بين 1909-1908م ثم كان سير القوى العظمى نحو الحرب الكبرى واندلاعها في 1914م، وقد كان من أبرز تأثيراتها على الحجاز انطلاق الثورة

العربية سنة 1916 م والتي أنهت الوجود المباشر في الحجاز. كما ساهمت تلك الأحداث المهمة في تدهور مناخ الوجود العثماني الذي كان يمثل ضمانًا لتواصل نشاط أبرز الفئات التجارية في جدة بشكل خاص والحجاز بشكل عام.

أما عن عودة الشريف حسين إلى الحجاز بعد غياب دام ما يقارب 15 سنة فيمكن أن نتساءل عن كيفية تفاعل بعض أعيان جدة مع هذا الأمر؟ لم يتخلّ الشريف عن علاقاته العائلية مع أعيان الحجاز مثل وجهاء جدة عائلات عمر نصيف وعلي رضا وباناجه، وكان يزورها أثناء تحوله إلى جدة، كما ظلت هي في حاجة إلى رعايته لضمان استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. وقد وجد الشريف حسين في مثل تلك العائلات الدعم السياسي والمعنوي حتى عندما أعلن الثورة وتأسيس مملكة الحجاز.

لقد شهد الوضع التجاري في الحجاز انتعاشًا مع بداية القرن 20م، فقد تطورت الواردات نحو ميناء جدة، كما تزايد عدد الحجيج بشكل ملموس وذلك حتى بداية الحرب العالمية الأولى. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا الوضع لم يتأثر كثيرا بوصول الاتحاديين إلى الحكم في إسطنبول، حتى وإن حاولت بعض العناصر من الإدارة التركية في الحجاز تكوين لجان اتحادية خاصة في مكة المكرمة وجدة، وعملت على دفع الوالي للقسم على الوفاء لدستور السلطنة، لقد اختار كبار التجار في جدة موقف الحياد من تلك الحركة الاتحادية لسنة 1908م، وهو ما جنب أسواق جدة ومبادلاتها مع الخارج الاضطراب أو التدهور. والجدير بالملاحظة أن الحرب العالمية الأولى قد أثرت على الحياة الاقتصادية في الحجاز وهو الإقليم الذي كانت مخزوناته من المواد الضرورية لحياة السكان صغيرة. فكما أشرنا في موضع أخر من هذا البحث واجهت التجارة مشكلة الحصار البحري الذي ضربته القوات البريطاني على الموانئ. وإثر إغلاق قناة السويس ومنع السلطات الاستعمارية كفرنسا الحج على رعاياها في الجزائر وتونس وغيرها مثلًا منذ 1915م تراجع عدد الحجيج إلى ما دون العشرة ألاف حاج في موسم 1916م، واستمرّ دون هذا المستوى حتى نهاية الحرب، وبذلك فقد اقتصاد الحجاز أحد موارده المالية الأساسية[47]. لقد مرّت التجارة في الحجاز زمن الحرب بمظاهر أزمة غير معلنة، فإلى جانب تأثيرات الحصار البحري كان إحجام الإدارة المركزية العثمانية عن الوفاء بتعهداتها المالية الموروثة لفائدة الحجاز، وانضاف إلى ذلك نقص المعادن الثمينة كنتيجة مباشرة لتقلص عدد الحجيج، مما كان وراء عدة مناوشات وتوترات بين الأهالي وفئات التجار وأعوان السلطة العثمانية، وكان من بين نتائج هذا الوضع الصعب إقدام متصرف جدة على تحديد أسعار المواد الغذائية وخاصة الأرز والقمح. وقد عبر تجار جدة عن تذمرهم في شهر أبريل 1916م من نقص عملات الدفع المعتادة، خاصة وأن الحكومة العثمانية أصبحت تسدد التزاماتها في الحجاز بالعملة الورقية العثمانية والتي كانت قد فقدت 20% من قيمتها الاسمية واتي لم يكن يقبل بها لا التجار الحجازيين ولا أعوان الإدارة العثمانية[48]. كانت هذه وراء بروز مظاهر غير شرعية مثل التحيّل وتهريب السلع وغش العملة، وهي تعابير عن أزمة اقتصاد الحجاز زمن الحرب الكبرى.

قام اقتصاد الحجاز منذ أقدم العصور على ثلاث قواعد متكاملة وهي التجارة ومواسم الحج واقتصاد البادية بما كان يوفره من منتجات حيوانية متنوعة. ولم تكن هذه الموارد تغطي حاجيات السكان أو تمكنهم من إقامة مخزونات معتبرة كما يحدث في جهات أخرى من المحيط الحجازي، إلا أن مكانة الحجاز الدينية

جعلته يتمتع بإعانات مالية معتبرة وبشكل دوري وعلى رأسها موارد «الصرة» وأوقاف الحرمين التي انتشرت في مختلف جهات العالم الإسلامي. ومع سيطرة المناخ الصحراوي في أغلب جهات هذا الإقليم فإن ذلك لم يمنع من بروز جيوب زراعية متناثرة في شكل واحات في بطون الأودية والأحواض كواحات منطقة المدينة المنورة. لقد وفرت هذه المراكز الزراعية التمور الحجازية التي كانت كميات منها تبلغ أسواق مكة المكرمة وجدة بينما ستهلك كمياتها الأخرى في القرى والبوادي المحيطة بمراكز إنتاجها. أما منطقة الطائف فهي عالم زراعي فريد بمناخها الرطب نسبيا وتنوع منتجاتها وخاصة منها غلال الصيف مثل أنواع من العنب والتين، مما جعلها مصيفًا للكثير من عائلات مكة المكرمة وجدة وبقية مدن الحجاز. وإذا كانت التجارة من أقدم الأنشطة التي عرفها إقليم الحجاز بنوعيها الداخلي والخارجي، وكانت الأقلية الهندية من أكثر الجماعات نشاطًا في هذا الميدان في مدن الحجاز وذلك بفضل المواد التقليدية التي تخصصت في جلبها لأسواق الحجاز ومنها التوابل والطيب والمنسوجات القطنية والتي كانت تحتلّ مكانة مهمة في هذا النشاط، وقد تمكن بعضهم من تأسيس علاقات تجارية متينة مع تجار جدة والمدن المقدسة وخاصة منهم التجار ذوي الأصل الحضرمي والذين استقروا بأكبر مدن الحجاز منذ نهاية القرن 18م ونشطوا في تجارتهم مع بداية القرن الموالي[49]. والحقيقة أن النجاح التجاري ومراكمة الأرباح في الحجاز وخاصة لدى التجار الهنود لم يخل دائما من العيوب التي نتجت عن ممارسة حيل فقهية مثل المرابحة، كانت معروفة في مختلف أسواق العالم بما فيها العالم الإسلامي[50]. لقد كانت تلك الحيل تغطّي شبهات الربا الذي بلغ حسب تقديرات البعض وفي مركز إسلامي كمكة المكرمة 50%[51].

أما فئة التجار الحضارم في جدة فقد شكلت جماعة لها صيتها التجاري منذ منتصف القرن 19م وحتى منتصف القرن 20م. لقد أشار الوالي العثماني على أن التجار الحضارمة قد شكلوا أغلبية التجار أصحاب الصيت الذائع في جدة ومكة المكرمة، نظرًا لأهمية ثرواتهم واتساع تجارتهم[52]، بعد أن جاؤوا من منطقة يمنية نائية وعرفت بفقر سكانها.

أما الحجازيون الذين ارتضوا ترك البادية واستقروا قرب مدن الحجاز كجدة والطائف والمدينتين المقدستين فكان مورد عيشهم من تأجير إبلهم للنقل بين تلك المدن، كما نشطوا في جلب منتجات الحليب والزبدة والعسل والتمور واللحوم والصوف، خاصة في موسم الحج، من البوادي التي ظلّوا مرتبطين بها بتلك الوساطة المفيدة مع أسواق المدن المذكورة.

لقد أثرت الحرب الأولى وخاصة سنواتها الأولى في اقتصاد الحجاز الذي كان يعتمد في تزوده بحاجياته الغذائية المتنوعة على استيرادها من بلاد الساحل الغربي للبحر الأحمر (لحوم) ومن مصر والشام (حبوب وغلال) ومن الهند بقية الحاجيات وخاصة الأرز الذي تحول تدريجيا منذ القرن 19م إلى صدارة الاستهلاك الغذائي خاصة في حواضر الحجاز. أقامت بريطانيا عند اندلاع الحرب، ودخول الاتحاديين إلى جانب معسكر ألمانيا والنمسا، حصارًا على موانئ الإمبراطورية في المتوسط كما في البحر الأحمر[53]. وقد كادت حركة السفن تتوقف في مناء جدة أهم موانئ الحجاز، والحقيقة أن الاتحاديين لم يستشرفوا هذا الوضع الخطير سواء بتوفير الكميات الضرورية للمجتمع الحجازي من الأغذية وخاصة الحبوب وتخزينها تحسّبا للحصار، أو باتخاذ موقف الحياد في الحرب، بل ظلّوا يدفعون الشريف حسين لإعلان الجهاد وإدخال الحجاز في أتون تلك

الحرب. أما بريطانيا فقد كانت تخشى إثارة مشاعر المسلمين وخاصة في مصر والهند عندما توقفت سفرات الحج أو كادت، لذلك أعلنت في شهر ديسمبر 1916م، أي بعد أن تحققت ثورة الشريف حين ضد الأتراك ودخوله الحرب إلى جانب الحلفاء، استثناء ميناء جدة رغم أنه ميناء في ولاية عثمانية من الحضر العسكري مبررة ذلك بقربه من الأماكن المقدسة، وبالتالي سمحت للسفن التجارية بالرسو فيه وعودة تزويد الحجاز بما كان يحتاجه من بضائع[54]. والباحث يلتقي في الرأي مع من يذهب إلى أن الشريف حسين كان وراء ضرب ذلك الحصار البريطاني على ساحل اليمن والحجاز حتى ميناء جدة ومنع وصول المراكب الهندية الافريقية من التعامل معه بهدف إثارة السكان ضد الدولة العثمانية[55]. وقد عادت الحركة التجارية إلى جدة والحجيج إلى البقاع المقدسة، إلا أن تدفقها كان ضعيفا لتواصل الماليات العسكرية في البحر المتوسط والمخيط الهندي ولارتفاع أسعار النقل جراء تلك الأحداث. وقد لعبت جريدة القبلة دورا بارزا في دعوة التجار والحرفين لمقاومة الكساد الاقتصادي الذي فرضته الحرب على البلاد، كما كثفت دعايتها للنهضة العربية والاستقلال الذاتي عن الأتراك[56]. وكانت إدارة الحجاز تدرك، من خلال تاريخ الإقليم، مكانة النشاط التجاري وأهميته لا لمدينة جدة فقط بل لمختلف فئات سكان الحجاز، فأقدمت على تأسيس غرفة للتجارة في أكتوبر من سنة 1916م بمدينة جدة كان برنامجها تشجيع وتنظيم النشاط التجاري ودفع التجار إلى تأسيس الشركات التجارية. وقد حاول تجار جدة إعادة الحيوية لأنشطتهم وعلاقاتهم مع وكلائهم في مصر واليمن والهند وغيرها من المناطق التي كانت تنشط في وارداتها لأسواق الحجاز. وفي هذا السياق تأسست الشركة الوطنية سنة 1916م وأصبحت شركة مساهمة تحقق أسهمها أرباحًا مغرية في زمن محدود. وقد عادت أسواق جدة ومكة المكرمة قبل انتهاء الحرب العالمية تعج بالسلع المستوردة مثل القهوة والتوابل والطيب الأقمشة القطنية والأدوية ومعدات المنازل فضلًا عن المنتجات الزراعية مثل العسل والسمن والحبوب وخاصة الأرز. وقد ضمنت تلك الواردات حاجيات سكان الحجاز والحجيج الوافدين إلى البقاع المقدسة، بعد أن عاد نسق الاستيراد لا سيما من الهند ومصر[57] إلى سالف وضعه قبل اندلاع الحرب والحصار. والملاحظ أن السفن الناقلة لمعظم تلك البضائع كانت ترفع العلم البريطاني مما يؤكد أن البحر الأحمر أصبح بموجب سير أحداث الحرب تحت السيطرة البريطانية وأن تسيير السفن بين مصر والهند هو مظهر ملاحي احتكاري بين مستعمرتين بريطانيتين، كما ظلّت مراكب الحجازين الصغيرة وخاصة السنابك على سالف نشاطها التجاري بين موانئ الحجاز مثل رابغ والليث وضبا وجيزان وغيرها لكن نسقها كان ضعيفا[58]. ويمكن تفسير استعادة الوضع التجاري بالحجاز بعض نشاطه بعد 1915م بسيطرة حكومة الحجاز على أهم موانئ الإقليم وضمان بريطانيا الملاحة في البحر الأحمر والمحيط الهندي في سنوات الحرب.

السير نحو القطيعة مع العثمانيين:

كانت العشرية الأولى من القرن 20م سنوات إنهاك الإمبراطورية العثمانية ثم الاجهاز عليها في الحرب العالية الأولى. لقد تخللتها داخليا ثورة يوليو 1908م ثم صعود الاتحاديين إلى الحكم واعتمادهم سياسات قهرية فيما بقي من الولايات العربية مما أذكى روح العداء لدى العرب ضد الإدارة التركية وقوانينها الجديدة. غير أن هذا الوضع لم ير فيه الاتحاديون أمرًا نهائيًّا ولا يمكن التسلل إليه، ذلك أن إحدى الرسائل التي وقعت تحت يد الشريف من بين محتويات المحفظة المفقودة للوالي وهيب وهو في طريقه إلى المدينة المنورة، كانت

تتضمن عرض طلعت باشا وزير الداخلية التركي ارسال ما يحتاجه من نقود لشراء ذمم بعض شيوخ القبائل[59]. أما خارجيًا تصاعدت ضغوطات القوى الأوروبية ودعمها لبلوغ حركات الانفصال أهدافها الاستقلالية. لم تكن الولايات العربية الشرقية بمعزل عن تأثير تلك الأحداث، فالقوى الأوروبية أولت اهتمامها إلى تفاهمات التقسيم السري لبلاد المشرق قبل الإعلان عن ذلك سنة 1916، كما انطلقت في مباحثاتها مع حكومة الحجاز لسحب القاعدة الرمزية الثمينة-حماية الحرمين الشريفين- من تحت أقدام السلطان العثماني بإعلان الانضمام إلى معسكر تحالف فرنسا وبريطانيا في يونيو من ذات السنة. والحقيقة أن إدارة الحجاز خلال سنوات -1909 1915م كانت مليئة بالتوتر السياسي بين الإدارة المركزية العثمانية وخاصة عناصرها الاتحادية وفي مقدمتها طلعت باشا وزير الداخلية وأنور باشا وزير الحربية، وبين الشريف حسين الذي كان يجيد المراوغة والغموض في التعبير عن طموحاته السياسية. وكان من أبرز قواعد الاختلاف في هذه الفترة أن الاتحاديين كانوا يريدون الخروج بالدولة العثمانية إلى دائرة القومية التركية تأثرًا بالأفكار الأوروبية في هذا الميدان، فدول أوروبا مثل فرنسا وألمانيا وايطاليا أنشأت دولها الحديثة على قاعدة القومية، بينما كان الشريف حسين يريد أن يجعل من الحجاز نواة لدولة إسلامية تضم العرب أولا وبقية الأقليات بما يحيل عل مملكة متعددة الأعراق. وكان يجد في دعوة الجامعة الإسلامية وإعادة إحياء الخلافة وفق المبادئ السياسية التي قد تسهم في تجميع الناس حول مثل ذلك المشروع، لكنه لم يقدر كفاية الوضع الاجتماعي في الحجاز الذي كان يضم جماعات قبلية قوية مثل حرب وعتيبة وغيرها وحواضر تعج بأصناف الوافدين من مختلف أصقاع الدنيا تشدها إلى بلاد الحجاز التجارة وزيارة الأماكن المقدسة. لم يتمكن الاتحاديون من فرض سياستهم في الحجاز وخاصة منها قانون سنة 1913م والتي وجدت معارضة شعبية واسعة من البدو كما الحضر بدت ظاهريًا بانها مساندة لرفض الشريف حسين لها أيضًا، والحقيقة يبقى التساؤل قائمًا حول من ساند من؟ لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن غيوم الحرب وطبولها والسير الحثيث نحوها في صيف 1914م كان قد خفف ضغوط الاتحاديين عن الحجاز وأشرافه نظرًا لالتزاماته الدولية وقرار حكومة الاتحاديين السريع الدخول فيها إلى جانب معسكر المحور بقيادة ألمانيا. وتعترف فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى أن المناطق التي لا تحاذي البحر الأحمر كانت غير خاضعة للنفوذ العثماني، وأنها من المناطق التي شملتها الحماية البريطانية[60]. أما المناطق التي ظلّت تابعة للنفوذ العثماني فهي بلاد الحجاز والجزء الجنوبي من تهامة، أما اليمن فإن أوضاعها السياسية وخاصة في القرن 19 لا تسمح بتأكيد تبعيتها المستقرة والمتواصلة للإدارة العثمانية. ففي أقصى جنوبها توجد شبه جزيرة عدن التي أصبحت من ممتلكات بريطانيا وقبالتها وراء مضيق باب المندب تمتدّ جيبوتي والتي تحولت لتبعية فرنسا منذ سنة 1868[61]. وتمسح هذه المناطق المحاذية للبحر الأحمر تقريبا 500 ألف كم2 ويسكنها ما يقارب المليون فرد.

أهداف السياسات الصحية الأوروبية: تطبيب الحج أداة خفية للنفوذ الأجنبي في الحجاز بعد مؤتمر باريس 1903:

في القرن 19م لم تعد استعدادات الحج ومجرياته شأنا مخصوصا بيد الإدارة الإسلامية في مختلف مراكزها مثل إسطنبول والقاهرة ودمشق وجدة وغيرها. لقد غيرت الحركة الاستعمارية والملاحة البخارية والعناية الصحية بشكل عميق ظروف الرحلة نحو مكة المكرمة للقيام بهذا الركن الديني. فأصبحت

استعدادات السفر لهذا الغرض والقيام به يخضع لأجهزة إدارية تسير نحو استعمال الأساليب الحديثة من ذلك مراقبة التدفقات البشرية على الحجاز من مختلف الجهات وخاصة منها عبر البحر الأحمر، وإحصاء تلك التدفقات والعمل على ضبط هويات القادمين لأداء هذه الفريضة باعتماد جواز الحج، والأكثر أهمية ربما كانت إجراءات الحجر الصحي وتوفير المراكز الصحية وخاصة في مدينتي جدة ومكة المكرمة ومتابعة أوضاع الحج العامة عبر المؤتمرات الصحية[62]، وذلك لتطويق أوبئة الطاعون والكوليرا. وما إن حلّ القر 20م حتى تغيرت بشكل محسوس ظروف الحج.

استمرت مسألة الصحة في الحجاز وخاصة في مواسم الحج تمثل موضوعًا متداولًا بين القوى الأوروبية وميدانًا للتنافس والمزايدات والاتهامات، لكن جانبها الأكثر غموضا هي أنها شكلت مدخلا لنفوذ التأثيرات الاوروبية وإملاءاتها على الإدارة العثمانية المحلية والمركزية. وذهب بعض البحوث إلى أن السياسة الصحية الأوروبية الصارمة الخاصة بمواسم الحج، والتي حولت الحجاز إلى «محمية صحية جديدة»[63] والتي كان من أبرز دوافعها حماية أوطانها من انتقال الأمراض المعدية من الحجاز، أنها قد بدأت تحقق نتائج إيجابية. لقد قدرت الجهات الطبية الفرنسية المختصة استبعاد خطر الطاعون سنة 1903م في الأماكن المقدسة بالحجاز، وكانت فرنسا تؤكد من خلال قنصلها بجدة أن تلك النجاحات تعود إلى احتياطات النقاط الصحية في جزيرة كمران التي كانت قد اعتمدت كحاجز أساسي في المدخل الجنوبي للبحر ألأحمر[64]، نظرًا لأن الاتفاق قد حصل بين مختلف الأطراف وخاصة منها الأوروبية بأن مصدر الأمراض المعدية هي الهند وجزرها التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. أما بريطانيا فقد ظلت حتى بداية العالمية الأولى وتحت ضغط رعاياها الهنود لا تثق في جدوى الإجراءات الصحية في محطتي طور في شمل البحر الأحمر وكمران في جنوبه التي تدافع عنها فرنسا. وفي الأرض الحجازية تعرض الباب العالي لنقد قناصل فرنسا بسبب غياب محطات الحجر الصحي وضعف التجهيزات والطاقم الصحي التركي بالأساس ومحدودية الأماكن المخصصة للمصابين، تتغير ولم تشهد تلك الوضعية تغيرا ملموسا حتى افتتاح سكة حديد الحجاز، وفي سواحل جدة وزعت محطات الحجر على جزر أبو علي وأبو سعد والوسطى والتي كان ينتظر منها أن تكون الحاجز النهائي للكوليرا قبل وصول الحجيج إلى جدة، وفي الاتجاه العودة كان عدد الحجيج الكبير يؤدي غالبًا إلى السماح للمصابين بصعود المراكب والمغادرة كما حصل سنة 1908[65]. ولم يكن العثمانيون يجهلون ما وراء ذلك الإصرار الأوروبي على الإجراءات الصحية واستغلال ركنًا أساسيًّا لدين المسلمين من أجل أغراض توسعية، فلم يدخروا جهدا في تحسين الظروف البيئية خاصة بجدة ومكة. فخلال النصف الثاني من القرن 19م وإثر وباء 1865م أُنشأ في منى حفر ضخمة لطمر بقايا الأضاحي وخزانات للماء في مكة، وفي سنة 1878م أنشأت في منى مسالخ جديدة للأضاحي كما موّل قصر يلدز عمليات تنظيف شوارع مكة وجدة، غير أن تلك الجهود لم تكن كافية لمواجهة خطر تجدد ظهور وتفشي الأوبئة في 1893م. أما الاهتمام العثماني بتشييد المستوصفات والمستشفيات فقد كان شبه غائب إذ لم يكن في مكة في بداية القرن20م غير مستشفى يسع 20 سريرًا ومقرًا صغيرًا آخرًا مخصص للمصابين بالكوليرا[66]. ولئن أنشأت حكومة الشباب التركي، في سياق توجههم لإعادة مركزية النفوذ العثماني في الولايات العربية، مجلسًا صحيًّا بالحجاز سنة 1910م لإعادة السيطرة على الإدارة الصحية بمدن الإقليم لكنها خطوة أعوزتها الموارد والاستمرار. ولا يجب أن يتواصل عرض هذه اللوحة القاتمة، دون الإشارة إلى بعض الشهادات

التي نوهت بنظافة جدة ومكة المكرمة في فترات متتالية. فقد أشاد الرحالة دي كورتالمون عند زيارته سنة 1894م لمكة بنظافة شوارعها[67]، وفي سنة 1904 عبر السيد جيوت (Gillotte)عون إدارة بادية عين تموشنت (الجزائر) عن دهشته لنظافة جدة وأناقتها[68]. ورغم الأحداث السياسية المتتالية والمناورات الأوروبية المعقدة فإن القوى الأوروبية لم تبلغ حدّ بسط الحماية السياسية على الحجاز لأكثر من اعتبار، لكنها حولت هذا الإقليم حتى نهاية حكم العثمانيين والأشراف إلى ما يشبه المحمية الصحية بما فرضته من قوانين للحجر الصحي والمراقبة المتواصلة ومتابعة القناصل لتلك الإجراءات فضلًا على الانتقادات الدائمة لتقصير الإدارة التركية في الحجاز في هذا الميدان سواء حقا أم اتهاما وضغط الحكومات الأوروبية المركزية على إدارة الباب العالي للمساهمة في تطويق أوبئة الأمراض المعدية وخاصة الكوليرا والطاعون. ومن ناحية ثانية كي تمنع مدن الحجاز وخاصة جدة من إعادة توزيع تلك الأمراض نحو مستعمرات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومن ثم إلى المجتمعات الأم لتلك الدول. ورغم ذلك الاهتمام الأوروبي بالمسألة الصحية في مواسم الحج فإن كل من فرنسا وبريطانيا ظلت في حيرة حول المدة الوجيزة التي كان يقضيها الحاج الهندي والجزائري والتونسي وغيرهم في الحجاز وهو لا يخضع لمراقبتها الأمنية والسياسية، ذلك أن إقليم الحجاز لم يكن يوفر لها تلك الخدمات، فضلا عن أن سلطاته لم تكن تمتلك إمكانيات رقابة الحجاج السياسية. وكان على قناصل تلك الدول أن تتحول إلى محطة ضرورية للنظام الاستعماري في ظل ذلك الوضع، بل قد كانت على تلك الدول والعثمانيين أيضا (القناصل والوالي العثماني) أن يتصرفوا بمرونة كبيرة مع القوى المحلية وخاصة شريف مكة وشيوخ قبائل الحجاز التي عرفت بقلة انضباطها لنظام إداري يحدّ من حرية حركتها ومنعها من التمتع بموارد خدمات الحج التي كانت تمثل لبعض عشائر قبيلة حرب أهم مداخيلها السنوية[69].

الحجاز والحرب الكبرى:

أصبح الحجاز بإعلان الدولة العثمانية دخولها الحرب في شهر نوفمبر 1914 م من الجانب القانوني منطقة معادية لفرنسا وبريطانيا، ولذلك بدأت هذه القوى سياسة التدخل المباشر وتستأثر من مزايا الدولة العثمانية في الحجاز، ومنها تنظيم محمل الحج برعاية بريطانيا وفرنسا، وتقديم المساعدات للحجاج الذين افتقروا إلى تغطية مصاريف عودتهم لبلدانهم. وقد كانت فترة حكم الشريف حسين بمثابة زمن انتقالي لوضع جديد في الحجاز خاصة وأن الشريف حسين قد أبدى نوازع سياسية لم نكن القوى الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا تأخذها في الحسبان.

أن الوضعية العسكرية التي كانت عليها فرق الجند العثماني في الحجاز واليمن وعسير وغيرها من مناطق شبه الجزيرة العربية كانت تفتقر إلى التجهيزات العصرية المناسبة والعدد المطلوب من العساكر فضلًا عن استمرار مستويات التدريب والتخطيط العسكري التي يصعب مقارنتها بأوضاع الجيوش الأوروبية. لقد كانت تلك فرق الجند العثماني في الحجاز أقرب إلى الفرق الأمنية التي كانت أبرز مهامها تتلخص في فرض النظام التركي ومساعدة الوالي على أداء مهامه المدنية، إما إمارة الأشراف فلم تحتكم على فرق أهلية عسكرية بالمعنى الدقيق قادرة على الحرب ومواجهة الجيوش الحقيقية. وفضلًا عن ذلك فإن أوضاع الحجاز الاقتصادية آنذاك لم تكن تسمح له بإعداد مخزونات من المؤن والماء والعتاد الحربي لحروب دولية كتلك التي نشبت في 1914م. هل كانت هذه الأوضاع غائبة عن التفكير الاستراتيجي العثماني؟ أم تكن الإدارة المركزية وخاصة منذ

أن أصبحت اتحادية تقدر المكانة الجغرافية الاستراتيجية لولاية الحجاز؟ ألم تكن تستخلص الدروس من احتلال القوى الأوروبية لبعض ولاياتها العربية حتى ذلك التاريخ وهي الجزائر وتونس ومصر وطرابلس الغرب، تلك الولايات التي كانت تفتقر إلى التجهيز العسكري الضروري للدفاع عن مجالها ومجتمعها؟ لن نسترسل في إثارة الأسئلة التي وإن حاول البعض تناولها بالبحث إلا أنها تبقى في حاجة إلى زيارة جديدة تسلّط عليها الأضواء الضرورية، لكننا وبشكل اختزالي نعتبر أن الحجاز لم يكن مستعدّا للمشاركة في حرب قوى استمرت تتصارع على اقتسام ما تبقّى من مجالات في العالم ومنها بلاد المشرق العربي وشبه جزيرة العرب.

بعد أشهر قليلة من بداية الحرب أعلن الاتحاديون دخولها إلى جانب حليفهم الاقتصادي والعسكري ألمانيا في بداية نوفمبر 1914م، والباحث لا يتفق مع من ذهب إلى أن هذا الحدث دفع بريطانيا لفتح باب التفاوض مع الشريف حسين[70]، إذ أن كتشنر وزير الحرب البريطاني الذي أذن في أكتوبر 1914م بالتقصّي عن موقف الشريف حسين من الحرب كان قد استقبل الأمير عبد الله عنما كان مندوبا ساميا في مصر للتشاور حول وضع الحجاز والاتحاديين. كان وعود بريطانيا للشريف حسين سخية فقد تضمنت مراسلتها السرية له الوقوف إلى جانبه في تأمين مستقبله السياسي ومساندها في رد أي عدوان على بلاد العرب وكان بذلك المقصود (بلاد الحجاز) كما تضمنت الرسالة عدم تدخل بريطانيا في شؤون الحجاز الداخلية وهي أيضا تدعمه إذا ما بويع بالخلافة[71]. تكشف هذه الرؤى أن سواء بين ممثلي بريطانيا أو الاتحاديين أو فرنسا تركزت حول ضمان المصالح السياسية الشخصية لشريف مكة وعائلته بينما بدا عالم قبائل الحجاز وحواضره غائبًا أو في أفضل الحالات مهمشًا، وهو ما يؤشّر إلى أن شؤون الحكم والسياسة ظلّت من اختصاص النخبة في زمن تجاوزت فيه تجارب دول عديدة هذه المرحلة. بل إن الشريف حسين اعتمد مصالح الحجاز في السلم والاستقرار وكولاية عثمانية لتبرير موقفه بعدم إصدار إعلان بالجهاد لعموم المسلمين ضد بريطانيا وحلفائها، إذ تذرّع بأن ذلك قد يثير بريطانيا و»سيملأ أسطولها سواحل الحجاز ويحاصرها وقد يقصفها بمدفعيته، فيدفع أهل البلاد عن طريق الخوف والمجاعة إلى الثورة ضده»[72].وه نا نتساءل هل تعرض شريف مكة إلى ضغوطات قاسية تعلّقت بتزوّد الحجاز على العادة بحاجياته الغذائية الأساسية والملحة في السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى؟ كانت الخطة البريطانية في هذه الفترة قد تضمنت محاصرة سواحل الدولة العثمانية في البحرين المتوسط والأحمر مستثنية منها سواحل الحجاز، ليس رأفة بسكانه ولكن تأكيدا للمسلمين صداقة بريطانيا التي لا تسمح بالتلاعب بمصالحهم وخاصة استمرار مواسم الحج وتواصل تدفق الحبوب من مصر والشام والسودان والهند. لم يكن إعلان العثمانيين الدخول إلى الحرب ضد معسكر التحالف الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية) ودعم وجودها العسكري في الحجاز الدافع الوحيد والأساسي للضغط على شريف مكة للتخلي عن «حياده» والالتحاق بالمعسكر المذكور. كانت السياسة البريطانية الحجازية مثلما سنتناول ذلك لاحقا قد أعدّت منذ سنوات ما قبل الحرب صياغة علاقتها «الودّية» مع شريف مكة دون استفزاز الإدارة العثمانية في إسطنبول، ولم تكن وضعية الحصار ودخول الشريف إلى الحرب غير الخطوة الأخيرة في ذلك المسار، الذي كانت معظم محطّاته سرية كمراسلات حسين/ مكماهون سنة 1915م ومعاهدة سايكس بيكو سنة 1916م. ويحب ألا نسهو في هذا السياق عن تأثيرات سياسة الاتحاديين في الحجاز حيث حاولت

إذكاء التنافس السياسي بين أمراء الأشراف إذ استقدموا الشريف على حيدر من إسطنبول ليحل على رأس الشرافة محل ابن عمه الشريف حسين بن علي وهو أمر غذى ريبة هذا الأخير في الطرف التركي[73].

الثورة العربية الكبرى (ثورة الشريف حسين) 1916م:

منشور الثورة: «إن الاتحاديين خرجوا على العهد الأخوي بين الشعبين، رغم المعونة الصادقة التي بذلها العرب في ظل الخلافة، وخرجوا عن الشريعة فبدّلوا الأحكام، وشنقوا أحرار العرب جماعات وفرادى، وشرّدوا أسرهم ونفوها من أرضها، وصادروا الأموال، وقد نصحنا فلم ينفع النصح، وقد وفقنا الله لأخذ الاستقلال فضربنا على أيدي الاتحاديين، وانفصلت بلادنا عن المملكة العثمانية انفصالًا تامًا، وأعلنا استقلالًا، لا تشوبه شائبة مداخلة أجنبية، ولا تحكم خارجي، جاعلين الغاية نصر دين الإسلام، وإعلاء شأن المسلمين، مستندين في كل أعمالنا على الأحكام والقضاء»[74].

سوف نكتفي ببعض ما تناقلته الصحافة الفرنسية من أخبار ثورة الشريف حسين وخاصة مساهمة القبائل المساندة له في ذلك الحدث. ولا يفوت الباحث أن يشير إلى أنه تلك الأخبار وإن كانت مصادرها الصحافة المحلية وخاصة القبلة أو مراسلات أعوان القنصلية الفرنسية إلا أنها قد تكون كيفت من الناحية العسكرية لتنشر أجواء إيجابية عن حالة الجيش التركي في الحجاز.

شكلت قبيلة حرب القوة الداعمة للفرق العسكرية للشريف حسين عند إعلانه الحرب على الجيش العثماني في الحجاز. كانت القبيلة تعد 35 ألف خيمة و175 ألف فرد. وقد تطورت مع عشائرها العديدة داخل المجال الذي تقع فيه المدينتان المقدستان وهذا المجال هو الذي كان المسرح الرئيسي للحرب»[75]. ونقلت ذات الصحيفة، المهتمة التوسع الفرنسي وبالسياسة الخارجية، أن الأخبار من مكة المكرمة إلى أن « حرب القبيلة العربية الكبرى، التي كانت قد التحقت بحركة الشريف حسين، قد حققت العديد من الانتصارات على الأتراك وفي آخرها فرّ الأتراك في حالة فوضى مخلفين وراءهم العديد من الأسرى... كما تعرضت قافلة تركية عسكرية بقيادة أشرف باي إلى هجوم البدو الكاسح شمال المدينة المنورة حيث استحوذ المهاجمون على عدد كبير من الجمال والخيول وكميات ضخمة من المؤن والذخيرة ومدفع ومقدار معتبر من الأموال كما بلغ عدد أسرى الأتراك 34 أسيرًا... لقد نجحت القبائل العربية التي ساندت الثورة في مهاجمة الأتراك من جهات متعددة وأربكت اتصالاتهم إلى درجة يصعب استحالتها»[76].

لا شك أن إعلان حدث مثل ذلك الحدث قد أخذ الكثير من المشاورات، لكنها مشاورات وفق ما يتوفر من معلومات وأخبار إلى حدّ الآن عن هذا الحدث ذات اتجاه أحادي. وحتى لا نسقط في تكرار معطيات معروفة فنشير إلى أن بريطانيا كانت الطرف الأساسي الذي تداول مع الشريف حسين حول الخروج عن العثمانيين. لقد كانت بريطانيا تفاوض الشريف حسين مستهدفة غايتين الأولى دفع الشريف حسين دخول الحرب بجانبها وحلفائها وبالتالي إثارة مزيد من الصعوبات أما القوات العثمانية في المنطقة الحجازية والعربية من ناحية، والاستفراد ببرنامجه السياسي حتى لا يتحقق في شكل مملكة ولا خلافة خارج مجال الحجاز وإن بشكل مؤقت في انتظار ما يستجدّ من أحداث. وما يهمنا الإشارة إليه أن إعلان الثورة لم تغير في وضع الحجاز السياسي عدا أنها حولته من ولاية عثمانية إلى حليف دول التحالف. وقد اكتشف الشريف حسين وأبناءه في مؤتمر السلم بباريس سنة 1919م من التخطيط الخفي لأولئك الحلفاء في المشرق العربي، بينما ذهبت أهداف ثورة الشريف أدراج

الرياح. والحقيقة أن جيش الحجاز قد أبلى وكبد الفرق العثمانية الكثير من الخسائر وأجبرها على التراجع في اتجاه شمال الحجاز ثم خارجه. فوفق الصحيفة الفرنسية رسائل الشرق في إحدى نشراتها التي اعتمدت في أخبارها على ما كانت تنشره جريدة القبلة الحجازية فإن القوات الحجازية «دحرت قوات العدو التي استولت على المويلح وأوقعت بها عددا كبيرا من الأسرى...واستحوذت على ضبا. أما العدو فقد تراجع في اتجاه تبوك على خط الحجاز. كما كان لقواتنا مواجهة مع العدو في المنجور، وقد ظل التفوق لقواتنا التي أوقعت بعض الأسرى واستحوذت على 100جمل»[77] . ونقلًا عن صحيفة القاهرة تحدثت رسائل الشرق الفرنسية عن سيطرة الجيش الحجازي على المدينة المنورة وابطال سير خط الحديد بينها وبين دمشق، «وكانت قبائل الشمال (الحجازي) التي كان بحوزتها القنابل قد فجرت جسرًا به 32 عقدة ودمرت 5 كلم من قضبان السكة...وكانت تلك الخطة ضرورية لإضعاف مقاومة المدينة التي يمثل استرجاعها مسألة حيوية لمملكة الحجاز»[78]. وقد لعبت قبيلة حرب دورًا رئيسيًّا في «حرب الاستقلال».

انتصار ابن سعود وضم الحجاز:

لم يكن الصراع بين ابن سعود في نجد وأشراف الحجاز مستجدًا في القرن 20م بل تذهب جذوره في الزمن الحديث بعيدا، وكانت السيطرة على البقاع المقدسة والوصول إلى واجهة البحر من دوافع اتجاهات التوسع السعودي نحو الحجاز، لذا كان عليهم مواجهة العثمانيين والأشراف والبحث المتواصل عن الحلفاء في صفوف القبائل الحجازية وأمراء عسير وحائل وغيرها من القوى المحلية في شبه الجزيرة العربية. وقد شكلت المسألة النجدية وصراعات الأخوين أبناء فيصل بن تركي الأمام عبد الله والأمير سعود ثم أبناءه حتى سقوط الدولة السعودية الثانية سنة 1890م هاجسًا للإدارة المركزية العثمانية فتابعت تطوراتها عن كثب ضمانًا لتواصل نفوذها في الحجاز[0]. ويمكن تقسيم علاقة الأشراف وولاية الحجاز مع ابن سعود في نجد إلى ثلاث مراحل، الأولى قبل الحرب العالمية الأولى والثانية أثناء تلك الحرب والمرحلة الثالثة ما بعد الحرب الي أجهزت على الدولة العثمانية.

لقد لخص المؤرخ علي الوردي جانبًا من الصورة السياسية والاجتماعية لشخصيتي الشريف حسين وعبد العزيز ابن سعود بشكل يسلط الضوء عن تباينهما السياسي بقوله: "إن نزاع الحسين وابن سعود يمثل صراعا بين شخصيتين متضادتين، على ضوء ما صوره برنارد شو في مسرحياته، فإحداهما مثالية مليئة بالأحلام والمبادئ، والثانية واقعية لا تميل إلى الأحلام والمثل، بل تريد النجاح في الدنيا ولا تبالي بغيره»[79].

نحت عبد العزيز ابن سعود شخصية القائد العسكري والسياسي بتدرج ثابت بدا بطيئًا، ولكنه كان طويل النفس، وقد كان وراء هذا القائد تجارب سياسية سابقة منذ التحام العائلة مع شيوخ الحركة الثقافية الوهابية التي شكلت القاعدة الثقافية للحركة السعودية في تجاربها المتتالية. قد تكون تلك البداية لعبد العزيز غامضة في برنامجها السياسي وشديدة المحلية بما أنها اهتمت بمواجهات داخلية بنجد ونواحيها بعيدة عن تأثير القوى السياسية الأوروبية والعثمانية معًا. لقد ضمنت تلك البداية الغارقة في محليتها، حتى السيطرة على إقليم الأحساء سنة 1913م، فرصة لعبد العزيز أن يشكل صورة السياسي الناجح وسط قبائل نجد القوية والمناهضة للانقياد من ناحية، وأن ينجو من أضواء القوى الأجنبية وتسرب تأثيراتها لمجال تأثيره وانتصاراته. ولا يعني هذا الوضع أن بريطانيا مثلًا لم تكن تعلم بالحركة السعودية منذ انطلاقها في شرق شبه الجزيرة العربية، فحضورها

في الخليج العربي كان يتدعّم يوما بعد يوم عبر مفاوضاتها ومعاهداتها مع مشيخات الساحل. ولكنها فيما يبدو لم تكن متسرعة في ربط الصلات الداعمة لعبد العزيز قبل الحرب العالمية الأولى[80]. وقد كان انتصار ابن رشيد في معركة جراب بمساعدة عثمانية على قوات ابن سعود في شهر يناير سنة 1915م من الأسباب التي عجلت باتفاق على غاية من الأهمية لابن سعود مع بريطانيا[81]. وفي الحجاز كان العون القنصلي الفرنسي كسافيه ديهوتكلوك (Xavier de Haute Cloque) يرسل إلى إدارته بعض الأخبار عن تلك البدايات السعودية كما هو شأن عوني بريطانيا فلبي في شرق شبه الجزيرة العربية ولورانس في شرق الأردن أما الدولة العثمانية والتي خبرت خطورة حركة السعوديين في بداية القرن 19م، فقد كانت تعلم أيضًا بتحركات ابن سعود بواسطة عيونها في البصرة والكويت خاصة.

أما الشريف حسين فلئن كان يعبر عن وفائه السياسي الدولة العثمانية وسلطانها، إلا أنه كان على دراية بوزن بريطانيا أولا ثم فرنسا في المشرق العربي والبحر الأحمر. ومع أنه لم يكن يعلم جيدا بمشاريع بريطانيا الاستراتيجية في المنطقة إلا أنه كان يصوغ مواقفه السياسية باتزان مراعيًا تبعيته لسلطة الباب العالي وأواصر التواصل مع بريطانيا. فمنذ 1914م يمكن اعتبار اتصالاته بهذا الطرف قد أصبحت جدية حول مستقبله السياسي في الحجاز[82]. لقد مثل الأمير عبد الله بن الحسين أثناء زيارته في شهر فبراير 1914م لخديوي إسماعيل رسول والده للمندوب السامي البريطاني اللورد هربرت كوتشنر فهل كان لقاؤه مع هذا الأخير للتداول حول علاقة الشريف مع الاتحاديين لا غير؟

في تقدير الباحث فإن الشريف حسين كان قلقًا من ضبابية اللوحة السياسية في المنطقة، وكان يبحث مع من يعتقد أنه صاحب نفوذ بها عن استجلاء الأفق السياسي لبلده، ففضلا عن البحث عن حلول لمشاكل الحجاج الهنود الذين تكاثر عددهم واستجلاء موقف بريطانيا من سياسة الاتحاديين. لقد أدرك الاتحاديون أن الشريف حسين لا يقيم اعتبارا لتبعيته للدولة العثمانية عند تنظيم لقاء ابنه عبد الله بالمندوب البريطاني (أكثر من لقاء) لقد كن يعتمد سياسة ترك الأبواب مفتوحة أمام جملة من الاختيارات منها احتمال قبوله حماية القوى الأوروبية لحكمه.

لقد نبه الأشراف الإدارة العثمانية إلى استفحال أمر عبد العزيز ابن سعود بعد استرجاع الرياض سنة 1902م، لكن كثافة أحداث العشرية الأولى من القرن 20م وخاصة منها وصول الاتحاديين للحكم واستمرار الصراع على الشرافة بعد وفاة الشريف عون الرفيق سنة 1905م صرف مؤقتا نظر الحجازيين عن تطور حركة ابن سعود حتى 1915م داخليًّا ودوليًّا، إذ استفاد الأخير من ظروف الحرب العالمية وعدّلت بريطانيا موقفها منه دعما لمناهضته للوجود العثماني بشبه الجزيرة. ومنذ بداية العقد الثاني للقرن 20م سارت العلاقة بين الشريف حسين وعبد العزيز ابن سعود نحو المواجهة، إذ كانت السياقات الإقليمية تميل إلى تنوع التوترات والثورات من ذلك ثورة الادريسي في صبيا والامام يحي حميد الدين في اليمن فضلا عن اضطراب أوضاع ولاية بغداد، مما زاد في الضغوطات السياسية والعسكرية العثمانية وأملى عليها خطوات جديدة في شبه الجزيرة. وقد تضمنت الخطة العثمانية دعم الشريف حسين في الحجاز مع رقابة نفوذه وتحركاته المحلية والإقليمية وإنجاز خط سكة الحديد الحجاز لأهمية دوره في نقل الجنود والعتاد والمؤن والأخبار، فضلًا عن دعم وجودها العسكري والإداري إذ حولت المدينة المنورة من سنجق إلى محافظة شبه مستقلة عن إدارة الحجاز سنة 1910م.

في تلك السنة انطلق جيش الشريف حسين نحو نجد، حيث فيما يبدو التقى طموحه السياسي مع أهداف الباب العالي في مواجهة تلك الأوضاع السياسية والعسكرية المضطربة في شبه الجزيرة[83]. ولم تلق هذه الحملة دعمًا ماديًّا من الباب العالي رغم موقفها المناهض لحركة ابن سعود. ومهما كان أمر هذه الحملة التي لا مجال لتتبع أحداثها وتفاصيلها ، فقد واجه الشريف حسين عدة صعوبات منها تخلي بعض أنصاره عنه مثل قبيلة عنزة وافتقاره للمؤن الكافية لجنده، أما ابن سعود فنظرًا للمواجهات الأخرى التي كانت تشغله منها مع الهزازنة ومع ابن رشيد وغيرهما، فضلًا عن أن الحرب لم تكن تستهوي الطرفين فاتجها للصلح الذي سجّل فيه الشريف حسين بعض النقاط كما وردت في رسالة ابن سعود، أهم تلك النقاط اعترافه بتبعيته للعثمانيين، حتى وإن كان ذلك مراوغة سياسية تمكنه من فسحة ثمينة من الوقت، ودفع ما قدره 6 ألاف مجيدي لخزينة الدولة والسماح لشيوخ القصيم باختيار من يتبعون بحرية، فضلا عن الاعتراف بتبعية قبيلة عتيبة لولاية الحجاز ومكة المكرمة[84]. في حين التزم الشريف حسين بألا يتعرض لنجد وقبائلها، وإطلاق سراح الأمير سعد أخ عبد العزيز الذي وقع في أسر الشريف[85]، وفي هذا الالتزام يكون الشريف حسين نظريًّا قد قبل بنفوذ ابن سعود بنجد وخروجها من طموحه السياسي.

غير أن مسار العلاقات بين الطرفين لم تكن تنبئ بانتهاء الصراع بين أصحاب نجد والحجاز، ففي سنة 1911م بدأ الشريف حسين منع النجديين من التجارة مع الحجاز، لكن المشكلة الأساسية بين الحجاز ونجد كانت تنقل قبائل الحدود بين الإقليمين ومهاجمة ثم تواتر الأحداث من هنا وهناك كمنع أهل نجد من الحج سنة 1913م، وانضاف إلى ذلك ضم ابن سعود الأحساء سنة 1913م وطرد القوات العثمانية منها. وقد انتهت هذه المرحلة الأولى بفشل الشريف حسين كسب نفوذ جديد خارج الحجاز كما اتسمت علاقته ببعض الجماعات القبلية كعنزة وعتيبة بعد الاستقرار والخضوع الهش. أما ابن سعود فقد قبل العثمانيون به سيدًا على نجد والأحساء بعد أن اعترف بتبعيته لدولة في طريق الانقراض، فضلا عن تحول بعض قبائل نجد إلى مساندته.

بدخول الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا في خريف 1914م، التقت الرؤية البريطانية مع نظيرتها الفرنسية حول تفكيك بقية الولايات العربية العثمانية، والنظر في مستقبلها السياسي لاحقًا، خاصة وأن فتح جبهة عربية أو حتى بث الاضطرابات السياسية ضد الوجود العثماني يساهم في تشتيت القوة العثمانية التي تمكنت مع حلفائها من إلحاق الهزيمة في فاليبولي في البلقان ببريطانيا وحلفائها. وفي شبه الجزيرة العربية خضعت معظم القوى المحلية وخاصة منها الشريف حسين وابن سعود إلى دعوات معسكري الحرب بالمساندة، فالعثمانيون دعوا تلك الأطراف إلى مساندتها ضد بريطانيا وسياساتها المتلاعبة بمصير العرب والعثمانيين على حد السواء وبريطانيا كانت قد دعت هي الأخرى دعم دول التحالف والثورة ضد الوجود العثماني في البلاد العربية. لقد تذرع ابن سعود للعثمانيين بعدم إمكانية التدخل في البصرة ومواجهة الفرق العسكرية البريطانية بها لما في ذلك من خطر مؤكد على حدوده الشرقية بالأحساء من طرف البريطانيين. أما الشريف حسين فقد تخلّى عن دعم أبناء عم ابن سعود بطلب من العثمانيين. وبصفة عامة فإن العلاقة بين الطرفين النجدي والحجازي قد ظلّت نسبيًّا هادئة أثناء الحرب، خاصة وأن ابن سعود قد انشغل في حروبه مع ابن رشيد والعجمان الذين كانوا يتلقون الدعم من الكويت وشرق شبه الجزيرة، كما

كان مفتقرًا للأموال الي يدير بها الحرب وهداياها. ويبدو أن ابن سعود كان شديد الحذر أثناء الحرب لا مع العثمانيين فحسب، بل أيضا مع الشريف حسين، فقد لزم الحياد وظلّ يراقب الأحداث خاصة إثر قيام الثورة في الحجاز سنة 1916م وإعلان الشريف حسين نفسه ملكًا للعرب. ويبدو أن ابن سعود قد اطمأن لتلك الأحداث بعد مقابلته السر برسي كوكس الذي أكد له أن بريطانيا متمسكة بمعاهدة 1915م التي نصت بعض بنودها على اعتراف بريطانيا بابن سعود وضماتها حمايته من الاعتداءات الخارجية[86].وقد ازداد ابن سعود اطمئنانًا بعد مؤتمر الكويت الذي عقد في شهر نفمبر1916م مع برسي كوكس وبقية الزعمات العربية حيث أكد المندوب البريطاني أن حقوق كل الأطراف ترعاها بريطانيا وفي مقدمتها سلطنة نجد. وقد استمرت علاقات الزعيمين حتى نهاية هذه المرحلة دون توتر يذكر وعبر وسائل دبلوماسية في مقدمتها الرسائل والمبعوثين من الأقارب وتبادل الهدايا، بل ذهب البعض إلى الإشارة إلى التصاهر بين الأسرتين حيث تزوج زيد ابن الحسين بأحد بنات أسرة ابن سعود، ولكن كل ذلك لم يسمح لتأسيس ثقة مطلقة بينهما، وتلك هي أحوال السياسة خاصة عندما يكون عرابها بريطانيا[87].

أما المرحلة الثالثة في مسار هذه العلاقات فيمكن اعتبار بدايتها مع أحداث الخرمة، هذه المنطقة التي تميزت بموقعها كملتقى لطرق القوافل الرابطة بين ساحل البحر الأحمر والمناطق الداخلية نحو نجد، وينتشر بها فضلًا عن قبيلة سبيع بعض عائلات الأشراف التي تمتلك بها البساتين. إن أهمية المنطقة الاقتصادية والبشرية أكسبتها أهمية سياسية سواء للحجاز أو لنجد. وقد انطلقت أزمة الخرمة بتحول بعض تحالفات أعيان الخرمة وفي مقدمتهم خالد بن منصور بن لؤي السلفي لصالح ابن سعود، وقد قدّر فلبي، لمعرفته بالأوضاع الداخلية لنجد وطموحات كل من الشريف حسين وابن سعود، أن «الخرمة ليست إلا حادثة في صراع أكبر لا محالة من حدوثه»[88]. وقد حفزت أحداث الخرمة الجماعة السلفية التي ظلت إلى ذلك الوقت إلى جانب عبد العزيز، وربما كان تأثيرها الفكري والسياسي بدأ يتوسع في بعض المناطق الحجازية[89]، وقد دفعت مساهمتهم في مواجهة جيش الشريف حسين إلى هزيمته في أربع جولات متتالية كان أخرها في شهر أغسطس سنة 1918م. وإزاء هذا الوضع المتوتر خشي ابن سعود انحياز بريطانيا كليًّا للشريف حسين فطلب من فلبي عرض ترسيم الحدود عليها مع الشريف حسين أي بين نجد والحجاز، وقد انتهت الحرب ولم يحدث شيء من ذلك. وفي هذه الأثناء تصاعدت الحملة الإعلامية بين الطرفين ووصف أصحاب الشريف لؤي بالسلفية الوهابية وبتلقيهم الدعم من نظرائهم في إقليم نجد ومن ابن سعود.

كانت نتائج الحرب على الحجاز ثقيلة فمع أنها أنهت الوجود التركي به، فقد فتحت الاستراتيجيات البريطانية والفرنسية على مصراعيها. وبدا الحجاز، بخلاف نجد، منهكًا سواء بمشاركته في الحرب مع الحلفاء أو بحملاته الفاشلة على الخرمة، كما تبخرت أمال الشريف حسين في تأسيس مملكة عربية بعد نشر معادات الحرب وخاصة سايكس بيكو ووعد بلفور ومقررات مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919م والذي تجاهل مطالب العرب التحررية إذ عاد فيصل ابن الشريف حسين بخيبة سياسية ثقيلة. ولا يسمح المجال لنا من تتبع علاقات الشريف مع ابن سعود بعد الحرب، وسنكتفي بالإشارة إلى ملامحها الكبرى. لقد سارت هذه العلاقات نحو الاحتراب غير المباشر أولا كما في حالة مواجهات الخرمة سنة 1918م وتربة 1919م التي كان النصر فيها بمساعدة الاخوان لابن سعود وفتحت الطريق أمامه نحو الحجاز ومدنه الكبرى. لقد حاول كل

طرف تجييش عدة فروع من القبائل الخاضعة لسلطته إلى جانب فرق الجند والخيالة، وكانت الحملات منهكة لاسيما للطرف الحجازي بشكل أكبر. كما يتبين انطلاقا من هذه الفترة أن الصراع الحقيقي في شبه الجزيرة قد قاده الشريف حسين وأتباعه من جهة وابن سعود ومن معه من جهة ثانية، أما ابن رشيد في حائل وابن عايض في عسير فقد مثلا قوة هامشية على طرفي ذلك الصراع. لقد كان صراعًا منهكًا ودمويًّا في بعض محطاته بين الحجاز ونجد، ترعاه المناورات البريطانية، بما في ذلك مسألة حج أهل نجد سنة 1922م وما بعدها، تلك المناورات المزدوجة بين مدرستيها السياسية الهندية والعربية، وهو بالنسبة لابن سعود والشريف صراع من أجل الانتصار النهائي والانفراد بكامل المجال الموحد. ومنذ سنة 1920م أصبح ابن سعود أكثر هجومية وتصلبًا باعتماده على قوة الاخوان مع الحجاز خاصة بعد انتصاره على إماراتي عسير في 1920م وحائل في 1921م. ويبدو أن استراتيجيته قد تكاملت وتبلورت في هذه السنوات القليلة بعد ان اتضح له كل من الموقف البريطاني وحالة الشريف حسين في الحجاز وقد برز ذلك خاصة في رمزية موقفه السياسي من تلقب الشريف بالخلافة سنة 1924م معتبرًا ذلك تحديًّا له ولمجموعة الاخوان معه[90].

أما في الميدان فقد حقق ابن سعود توسيع نفوذه المتواصل طيلة العقد 1915-1925م وذلك في المستوى العسكري والسياسي وكذلك الاصلاحي السلفي، حتى غدا على مشارف الحجاز الذي شهد بالمقابل تراجع نفوذ الشريف وأتباعه وتفاقم أزمته الاقتصادية خاصة بعد نهاية العثمانيين وحملاته العسكرية المكلفة والفاشلة وتراجع المساعدات البريطانية له بعد نهاية الحرب الكبرى. كما كان لفشل مشاريعه السياسية كملك للحجاز ثم للعرب ثم خليفة للمسلمين أثرًا سيئًا على وضعه السياسي في العالمين العربي والإسلامي وفي علاقاته مع بريطانيا وفرنسا التي طردت ابنه فيصل من سوريا سنة 1921م. لقد بدأت المواجهة المحتومة بين نجد والحجاز سنة 1924م، فقد تقرر في مؤتمر الرياض الذي عبر عن مشاغل علماء نجد وإخوانه واتخاذ مبرر الحج إعلان المواجهة مع الشريف حسين. دخلت قوات الاخوان الطائف في سبتمبر 1924م وفتكوا بالكثير من سكانها[91]. وجراء هذا الانهيار الحجازي في الطائف تداول جمع من أعيان مكة في وضع بلادهم في شهر أكتوبر سنة 1924م وأجمعوا على تخلّي الشريف حسين عن الحكم لابنه على ملكًا على الحجاز دونها[92]، وكان ذلك في نهاية الأمر بموافقة الحزب الوطني الحجازي الذي تشكل في غضون تلك الأحداث[93]، ومغادرة الشريف حسين الحجاز دون عودة في أكتوبر 1924م. أصبح المجال مفتوحا أمام ابن سعود فأكمل ضم الحجاز مستفيدا من الاخوان باستكمال أخذ مكة المكرمة التي دخلوها في أكتوبر 1924م، أما عبد العزيز فقد حلّ بها في ديسمبر من نفس السنة. واستكمالًا لوضع اليد على الحجاز توجه المنتصرون لحصار جدة في يناير 1925م وتم رميها بالمدفعية التي لحقت أضرارها بعض أحياء المدينة ومراكز قنصليتي فرنسا وبريطانيا[94] حتى تسليمها في 17 ديسمبر من نفس السنة[95].

مضى ما يزيد عن العقدين من بداية القرن 20م من تاريخ الحجاز بين صراع طموحات العودة العثمانية وهواجس الزعامات ومناورات بريطانيا، ولم يهدأ إلا بنشأة سلطة مركزية وحدت أغلب مجال شبه الجزيرة العربية تحت رايتها.

أين موقف فرنسا من هذه المرحلة الحاسمة في أوضاع الحجاز؟ لقد بدا وكأن بريطانيا هي اللاعب الأوحد في هذا الميدان وهذا الزمان، وإن كان ذلك لا يجانب الصواب فإن ترتيبات الدولة البريطانية مع

فرنسا زمن الحرب كان يقتضي أن تهتم الأخيرة بمجرى الأحداث في أوروبا الشرقية وبقية الممتلكات العثمانية فيها بينما ترعى بريطانيا مسار الحرب في منطقة المشرق العربي وتلتزم بضمان مصالح فرنسا هناك والمتعلقة بالمجال الشامي وفق تقسيم سايكس/بيكو.

خلال الربع الأول من القرن 20م تميزت ولاية الحجاز بالأحداث الكثيفة المتسارعة وبتعدد الأطراف المتدخلة في هذا الإقليم. فمن جهة العثمانيون أصحاب الشرعية التاريخية في تبعيته للباب العالي ومن جهة أخرة مؤسسة الأشراف التي مضى على وجودها بالحجاز قرون متتالية، وانضاف لهذه اللوحة السياسية أطماع القوى الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا التي وإن لم تعلن عن رغبتها في احتلال الحجاز إلا أنها عملت على وضع يدها على محيطه القريب في بلاد الشام ومصر والساحل الغربي للبحر الأحمر. أما من كان له الكلمة الأخيرة في مسار الأحداث ومستقبل الحجاز في نهاية فترة الدراسة فهي الحركة السعودية بقيادة عبد العزيز ابن سعود.

الخاتمة:

شهدت الجزيرة العربية بصورة عامة والحجاز على وجه الخصوص في مطلع القرن العشرين العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ،والتي انعكست على إنسان المنطقة بصورة كبيرة، حيث شهدت المنطقة العديد من الصراعات و التنافس الداخلي بين قوى محلية وإقليمية كانت تهدف لبسط سيطرتها على الاقليم.

النتائج:

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- اعتماد اقتصاد الحجاز منذ القدم على ثلاث عناصر مهمة هي التجارة، الحج، اقتصاد أهل البادية لما يوفره من منتجات مختلفة.
- تأثير الحرب العالمية الاولى بصورة كبيرة على الأوضاع في الحجاز.
- شكلت العشرية الأولى من القرن العشرين بداية النهاية للدولة العثمانية.

التوصيات:

من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

إجراء المزيد من الدراسات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للحجاز في مختلف الحقب التاريخية.

الهوامش:

(1) Al-Amr. S. M. The Hedjaz under the Ottoman Rule. Univ. of Leeds. 1974, p 113.

(2) Ochsenwald. W. Religion. Society and the State in Arabia, 1840,1908. Columbus, Ohio state University Press. 1984, p 94.

(3) الشناوي، محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج2، ط2، القاهرة 1986، ص1013.

(4) الصواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية...، نفس المرجع، ص 84.

(5) Abu-Manneh. Butrus. Sultan Abdulhamid and the Sharif of Mecca. 1850-1900. Asian and African Studies. Vol. G, n 1. P13.

(6) Abu-Manneh. Butrus. Sultan Abdulhamid…Op…, cit, p 14-15.

(7) صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت 1966. ص 24.

(8) لقد وصفه السفير بول كامبون (Paul Cambon) في إسطنبول سنة 1894م بما يلي:» كان هذا الشخص القوي جدا يقوم أو يتحدى الولاة كما كان يحلو له، كان يبتزهم، إذا عملوا على اطرائه، وكان يحطمهم إذا اشتم لديهم مقاومة ما. ولم يكن للسلطان غير تأثير بسيط عليه أما الباب العالي فلم يكن يدعي أي جانب من ذلك(التأثير). أنظر:

Chantre. L. Le pèlerinage à la Mecque à l` époque coloniale (1866-1940) : France, Grande Bretagne, Italie. Thèse Univ, de Poitier, 2012. Copie en ligne, p261, note 950.

(9) مراسلة قنصل فرنسا بجدة بتاريخ 20 ديسمبر 1901م. أنظر: Chantre. L. Le pèlerinage à la Mecque. Op…, cit, p 261, note 951.

(10) فرحان، حكمت عبد الكريم، الثورة العربية الكبرى وقضايا العرب المعاصرة، عمان 1990، ص 56.

(11) موسى، سليمان، الحسين ابن علي والثورة العربية، ط2، عمان، 1992، ص 17.

(12) الريحاني، أمين، ملوك العرب، بيروت 1929. ص 27.

(13) رجب، حراز، الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية، 1840-1909، القاهرة 1970، ص 116.

(14) الحسين، عبد الله، مذكراتي، عمان 1989، ص 19

(15) Philby. H. St. J. Arabia. London. 1930. P214

(16) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط6، دار العلم للملاين، بيروت 1980. يرى أنطونيوس أن الاتحاديين كانوا وراء عودة الشريف حسين أميرا في مكة المكرمة نظرا «لشخصيته البارزة الموقرة فضلا عن مكانته في المجتمع وسمو نسبه... وفضلا عما "كان معروفا من كره السلطان له»، ص 178.

(17) George. Still. A Prince of Arabia. London. 1948. P 86.

(18) موسى، سليمان، الحسين ابن علي والثورة العربية، ط2، عمان، 1992، ص 27-26.

(19) موسى، سليمان، الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1924-1908م، بيروت 1977. ص52-50.

(20) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، القاهرة 1934، ص 105-104. موسى، سليمان، الحركة العربية...، نفس المرجع، ص 51.

(21) Haworth. D. The desert King. London, 1964. P 22.

(22) عديدة هي المؤلفات حول النهضة العربية في بداية القرن 20م، على سبيل المثال، زين، نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار، بيروت 1968.

(23) موسى، سليمان، الحركة العربية...، نفس المرجع، ص 56.

(24) الصواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية...، نفس المرجع، ص 158.

(25) موسى، سليمان، الحركة العربية...، نفس المرجع، ص 73-66.

(26) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، القاهرة 1934، ص 55-52,

(27) موسى، سليمان، الحسين ابن علي والثورة العربية، ط2، عمان، 1992، ص 52. «إننا نعلم أن الشريف حسين عمل بكل قواه في سبيل استقلال العرب وسلخ هذه البلاد عن السلطة العثمانية، ولهذا اعتزمنا عزله وتولية الشريف على حيدر (من آل زيد) بدلا عنه فعليك حين وصولك إلى مكة أن توجد خلافا بين مقامي الولاية والامارة لنتمكن من تحقيق هذا الهدف». من تعليمات الفريق غالب باشا إلى الوالي الجديد للحجاز وهيب باشا.

(28) وهيم، مجمد طالب، مملكة الحجاز1916- 1925، دراسة في الأوضاع السياسية، البصرة 1982، ص 41.

(29) Chantre. L. Pèlerinages d`Empire, une histoire européenne du pèlerinage à La Mecque. Paris 2019,

(30) Ibidem.

(31) سيار، جميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، من أجل بحث رؤيوي معاصر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1989، ص 481.

(32) موسى، سليمان، الحسين ابن علي والثورة العربية، ط2، عمان، 1992، ص 19.

(33) الصواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة ما بين 1334-1293هـ/ 1916-1876م، مكة المكرمة، ص، 80-79

(34) سيار، جميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث...، نفس المرجع، ص 469.

(35) جريدة القبلة، عدد737، مكة 6 ربيع الأخر سنة 1342هـ بيان اللجنة التنفيذية لمؤتمر الجزيرة وفق رواية محمد ابن علوي على لسان الشريف حسين حول صورة الوحدة العربية التي يسعى لتأسيسها: «وحدة البلاد واستقلالها بحيث تكون خارجيتها وعسكريتها وسياستها العامة واحدة، أما

داخليتها فالإمارات العربية المعروفة بجزيرة العرب تكون على ما كانت عليه قبل الحرب، وأن كل أمير في أي إمارة من هذه الامارات الموروثة لهم من آبائهم وأجدادهم يستقل بداخليته ضمن الحدود التي كانت عليه إمارته قبل الحرب بشرط أن يرتبط مع المجموع الذي كل من خرج عنه منهم أو شذّ بالخروج عن الجامعة العربية يحكم عليه المجموع بمقتضى قوله تعالى: (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيْ إلى أمر الله) الحجرات 9، وأما ما كان خارجا عن حدود تلك الإمارات سواء كانت تلك الامارات قائمة بذاتها ضمن حدودها أو طرأ عليها الاغتصاب كعسير قبل الحرب وابن رشيد بعد الهدنة فلا بدّ من عودتهم إلى ما كانوا عليه كعودة الامام يحي إلى صنعاء».

(36) لا يجب أن يذهب الظن إلى أننا نتحدث عن مجتمع مستقر ومثالي يخلو من مظاهر غير ودية، فالنكات والقصص المختلفة حول سلوك بعض الجماعات الوافدة يمثل شكلا قدحيا وإن كان لا يرقى للتمييز.

(37) هيرجرونجي، سي سينوك، مكة في أواخر القرن 19م، ترجمة محمد صبري حسن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2007، ص 43.

(38) Petriat. Ph. Le negoce des Lieux Saints : Negociants Hadramis de Djedda, 1850-1950. Paris 2016. P189.

(39) 39 () وفق ما قدمه الرحالة بيركهارت كانت قبيلتا حرب بمنطقة المدين وعتيبة بمكة والطائف بالحجاز تعد ما بين 30 و40 ألف فرد. أنظر: Notes on the Bedouins and Wahabys. Vol. II, Reading Garnet 1992, p30.

(40) Pétriat. Philippe. Le négoce des Lieux Saints : Négociants Hadramis de Djedda, 1850-1950. Paris 2016. P 152.

(41) كتب نائب قنصل فرنسا في جدة عن وضعية التجارة في جدة والحجاز بشكل عام ما يلي: «إن فتح قناة السويس وقد ساهم في نمو تجارة التوريد نحو جدة، فإنه في الآن-إذا جاز القول-خرّب التصدير من هذا الميناء. وبالفعل سيدي الوزير، فإن جدة كان من الممكن اعتبارها، قبل فتح قناة السويس مخزنا واسعا . Pétriat. Philippe. Le négoce des Lieux Saints…Op…, ct, p 1 52

(42) Ochsenwald. W. Religion. Society and the State in Arabia, 1840,1908. Columbus, Ohio state University Press. 1984, p 94.

(43) Chantre. L. Chanter. Luc. Le pèlerinage à la Mecque à l`époque coloniale (1866-1940): France- Grande Bretagne- Italie. Pars, 2012. P 233.

(44) Ibidem.

(45) Pétriat. Philippe. Le négoce des Lieux . ..OP…, cit. P 169.

(46) Pétriat. Philippe. Le négoce des Lieux Saints…Op…, ct, p 170.

(47) Pétriat. Philippe. Le négoce des Lieux Saints : Négociants Hadramis de Djedda, 1850-1950. Paris 2016. P 209.

(48) Ibidem

(49) Pétriat. Philippe. Le négoce des Lieux Saints ...Op…,cit

(50) الباهي، المبروك، الديون والربا في إيالة تونس في القرن 19م. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس. تونس 2003.

(51) هيرجرونجي، سي سينوك، مكة في أواخر القرن 19م...، نفس المرجع، ص 45-44.

(52) Pétriat. Philippe. Le négoce des Lieux Saints. Op…, cit, p 11.

(53) السيد، عاطف، البحر الأحمر والعالم المعاصر، دراسة تاريخية استراتيجية، القاهرة 1983، ص 47- 48.

(54) المومني، نضال داود، علاقة مصر بالحجاز على عهد الشريف حسين وموقفها من ثورته وصراعه مع عبد العزيز، 1925-1908م، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 20خ، ص50.

(55) موسى، سليمان، المراسلات التاريخية، ج1، 19118-1914م، عمان، 1973، ص 58-57. السيد، عاطف، البحر الأحمر...، المرجع السابق، ص 48.

(56) جوارنه، أحمد والخطيب، جبر، النهضة العربية، دراسة في القومية العربية من خلال جريدة القبلة 1924-1916م، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأهداب، المجلد التاسع، عدد 1ب، 2012، ص 350-335. ومما ورد في هذه الجريدة: «أصبح معلوما على الخاص والعام أن من أهم أسباب ارتقاء تجارة العالم في هذا العصر، ومن أكبر البواعث على تأسيس المعامل الصناعية الضخمة، والاستفادة من المخترعات العجيبة، اعتماد أصحاب الأموال على فكرة التعاون التجاري، وضم رؤوس الأموال بعضها إلى بعض، ليتمكن الناس بمجموعهم من إقامة الأعمال الكبرى التي لا يمكن إتمامها وهم منفردون، فأسسوا من رؤوس أموال صغيرة ثروات كبيرة، وأجدوا لحمايتها والتفكير في نجاحها نقابات مؤلفة من أناس واسعي الاطلاع، وبما يرشدنا إليه التاريخ أن قريشا كانت من أقدم الأمم انتباها إلى فائدة هذا التعاون، فكانت ايلافها رحلة الشتاء والصيف تقوي تجارتها». القبلة، عدد 5، الاثنين 29 شوال1334هـ/29 أغسطس 1916م، ص 1.

(57) الخطيب، جبر،» التجارة في ميناء جدة من خلال جريدة القبلة 1917-1916م». مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، مجلد 29، (3)، 2015، ص 469.

(58) الخطيب، جبر،» التجارة في ميناء جدة...»، المرجع السابق، ص 274.

(59) مصطفى، عبد المنعم، لورانس قصة حياته وحقيقة موقعه من الثورة العربية، بغداد 1990، ص118.

(60) BNF. Les Cahiers de la guerre : Pourquoi nous serons vainqueurs », no 9, 1914. p 299.

(61) Les Cahiers de la guerre…, op.cit., p 299

(62) تتالت المؤتمرات الصحية منذ النصف الثاني من القرن 19م والربع الأول من القرن الموالي، ومنها: مؤتمر إسطنبول (1866م)، مؤتمر فيانا (1874م)، مؤتمر روما (1885م)، مؤتمر البندقية (1892م)، مؤتمر باريس 1 (1894)، مؤتمر باريس2 (1903م).

(63) Chanter. Luc. Le pèlerinage à la Mecque à l`époque coloniale (1866-1940) : France- Grande Bretagne- Italie. Pars, 2012. P 54.

(64) Chantre. Luc. Le pèlerinage à la Mecque…, op, cit, p 172.

(65) Chantre. Luc. Le pèlerinage à la Mecque…, op, cit, p 174.

(66) Chantre. Luc. Le pèlerinage à la Mecque…, op, cit, p 175.

(67) Gervais. De Courtellemont. Jules. Mon Voyage à la Mecque. Paris. Librairie Hachette, 1897. P 114.

(68) Chantre. Luc. Le pèlerinage à la Mecque…, op, cit, p 176.

(69) Chantre. Luc. Le pèlerinage à la Mecque…, op, cit, p 230.

(70) سليمان، موسى، المراسلات التاريخية، 1917-1914، مج1، عمان ـ 1973، ص-25-23.

(71) زين، نورالدين زين، الصراع الدولي على الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت 1971، ص 327.

(72) أنطونيوس، جورج يقظة العرب... المصدر السابق، ص 225-224. موريس، جيمس، الملوك الهاشميون، المكتب العالمي للترجمة والنشر، بيروت، د تـ ص 38.

(73) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط5، ج4، دار العلم للملايين، بيروت 2002، ص 284.

(74) المصدر مجلة المنار ع 22/ص 442.

(75) Gallica. B. N. P. Correspondance d`Orient. 10 avril 1917, p 218.

(76) Gallica. B. N. P. Correspondance d`Orient : Journal d`expansion française et de politique extérieure. No 161 10 mars 1917, p 147.

(77) Ibidem.

(78) Ibidem.

(79) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ملحق قصة الأشراف وابن سعود، ج6، بغداد، د ت، ص 4.

(80) Macoupin. Leslie. Ibn Saud Founder of Kingdom. New York. 1993, p 45.

(81) Ibid, p 47

(82) فاسيليف، تاريخ البلاد العربية السعودية، خيري الضامن وجلال الماشطة، بيروت 2011، ص287.

(83) السعدون، خالد، أضواء على حملة شريف مكة على القصيم 1910م، الدارة عدد1السنة 10،

الرياض، 1984.، ص 69-68. والحقيقة أن أسباب هذا التحرك العسكري عديدة منها نجدة بعض من قبائل نجد وشيوخ القصيم كابن مهنا والبسام، كما يضاف إلى ذلك تلبيته لبعض شيوخ عتيبة الحجازية التي كانت تجبر أحيانا على دفع ضرائب إلى ابن سعود. أنظر موسى، سليمان، الحركة العربية، المرحلة الأولى النهضة العربية الحديثة 1901- 1924م، ط3، بيروت1986، ص 170-169.

(84) مجلة المنار المصرية، مج 13 ج10، ص 798-793.

(85) الريحاني، أمين، تاريخ نجد الحديث، دار الجيل بيروت، 1988، ص 192.

(86) الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: نجد والحجاز، اختيار وترجمة نجدة، فتحي صفوة، ج 2، ص 761.

(87) سليمان، موسى، الحركة العربية...، المرجع السابق، ص 605.

(88) فلبي، سانت جون، بعثة إلى نجد، ص 195.

(89) فلبي، سانت جون، الجزيرة العربية، ص 102.

(90) انطوتيوس، جورج، يقظة العرب...، المصدر نفسه، ص 454.

(91) عبد الله، غازي، إفادة الأنام، ج4، ص 33.

(92) الذكير، حوادث نجد، ص 149. الوردي، علي، ...، مرجع سابق، ص 231.

(93) نصيف، محمد حسين، ماضي الحجاز وحاضره، الحسين ابن علي، ج1، القاهرة 1349هـ ص 134-133.

(94) الريحاني، أمين، تاريخ نجد الحديث...، المصدر السابق، ص 409.

(95) الريحاني، أمين، المصدر السابق، ص 422.